A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/47/480
30 September 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

A/47/480/Add.1 English only

الدورة السابعة والاربعون
البند ٩١ من جدول الاعمال

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

# ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من اشكال المساعدة التي تقدم إلى نظام جنوب افريقيا العنصري والاستعماري من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان

مذكرة من الامين العام

عملا بالفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٨٤/٤٥ المؤرخ ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، يحال طي هذا إلى اعضاء الجمعية العامة التقرير المستكمل الذي اعده المقرر الخاص عما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من اشكال المساعدة التي تقدم إلى نظام جنوب افريقيا العنصري والاستعماري من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان .



041092 021092 021092 (٩٢)٣١٠٠ز 92-47134

المرفق*

## ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تدفق إلى نظام جنوب افريقيا العنصري والاستعماري من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان

تقرير مستكمل أعده

السيد أحمد م. خليفة ، المقرر الخاص

---

* صدر من قبل تحت الرمز E/CN.4/Sub.2/1992/12 .

## المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا - معلومات أساسية ..... | ١ - ١٦ | ٤ |
| ثانيا - آثار العقوبات في جنوب افريقيا ..... | ١٧ - ٧٧ | ٨ |
| ألف - الاتجاهات الاقتصادية قبل فرض العقوبات ..... | ١٧ - ١٨ | ٨ |
| باء - أثر العقوبات على الاقتصاد ، وبخاصة منذ عام ١٩٨٥ ..... | ١٩ - ٣١ | ٨ |
| جيم - العقوبات ..... | ٣٢ - ٥٦ | ٩ |
| دال - التطورات الأخيرة ..... | ٥٧ - ٧٢ | ١٩ |
| هاء - الاستنتاجات ..... | ٧٣ - ٧٨ | ٢٤ |
| ثالثا - المصادر المستخدمة في إعداد التقرير ..... | ٧٩ - ٨٠ | ٢٦ |
| رابعا - التعليقات الواردة إلى المقرر الخاص ..... | ٨١ - ٩٠ | ٢٧ |
| ألف - التعليقات الواردة من الحكومات ..... | ٨٢ | ٢٧ |
| باء - التعليقات الواردة من أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ..... | ٨٣ - ٨٩ | ٣٣ |
| جيم - ردود أخرى ..... | ٩٠ | ٣٤ |
| خامسا - هيكل ومحتويات القائمة المستكملة ..... | ٩١ - ٩٤ | ٣٥ |
| ألف - دليل القائمة الشاملة المستكملة ..... | ٩١ - ٩٣ | ٣٥ |
| باء - قائمة بالرموز والاختصارات ..... | ٩٤ | ٣٥ |

## أولا - معلومات أساسية

١ - أوصت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في قرارها ٣ (د - ٣٦) المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، بأن توعز لجنة حقوق الانسان الى اللجنة الفرعية بتعيين مقرر خاص لتقييم ما للمساعدات المقدمة للنظم العنصرية في الجنوب الأفريقي ، ولا سيما من خلال استثمار رأس المال الأجنبي والمعونة العسكرية ، من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان . وعلى إثر تصديق لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على القرار ، عينت اللجنة الفرعية بموجب قرارها ٣ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٧٤ ، السيد أحمد م . خليفة مقرراً خاصاً لاعداد دراسة عن الموضوع . وقدم السيد خليفة هذه الدراسة (E/CN.4/Sub.2/383) إلى اللجنة الفرعية في دورتها الثلاثين ، وقامت بدراستها أيضا لجنة حقوق الانسان في دورتها الرابعة والثلاثين والجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين .

٢ - وبعد أن نظرت اللجنة الفرعية في تقرير السيد خليفة دعت في قرارها ١ (د - ٣٠) المؤرخ في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٧ ، المقرر الخاص ، حسب طلب لجنة حقوق الانسان ، إلى إعداد المادة اللازمة لقائمة عامة مؤقتة تحدد الجهات التي تشكل أنشطتها مساعدة للنظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الأفريقي .

٣ - وتضمن التقرير الذي أعده السيد خليفة امتثالاً لهذا الطلب (E/CN.4/425 وCorr.1-3 وAdd.1-7) قائمة عامة مؤقتة بالمصارف والشركات والمؤسسات الأخرى التي تقدم المساعدة للنظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الأفريقي فضلاً عن التعليقات الواردة إلى المقرر الخاص من الحكومات حول الموضوع .

٤ - وقررت اللجنة الفرعية ، في قرارها ٣ (د - ٣٣) المؤرخ في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ ، وفقاً لقرار لجنة حقوق الانسان ١١ (د - ٣٦) المؤرخ في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٨٠ الذي صدق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ١٣١/١٩٨٠ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٨٠ ، تكليف المقرر الخاص بمواصلة استكمال القائمة سنوياً وتقديم التقرير المستكمل إلى اللجنة عن طريق اللجنة الفرعية . وقد رحبت اللجنة بهذا القرار في قرارها ٨ (د - ٣٧) المؤرخ في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨١ ، الذي صدق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقرره ١٤١/١٩٨١ المؤرخ في ٨ أيار/مايو ١٩٨١ .

٥ - وكلفت الجمعية العامة في دوراتها الخامسة والثلاثين والسابعة والثلاثين والتاسعة والثلاثين والحادية والاربعين والثالثة والاربعين والخامسة والاربعين (القرارات ٣٤/٣٥ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، و٣٩/٣٧ المؤرخ

في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و١٥/٣٩ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، و٩٥/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و٩٢/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و٨٤/٤٥ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠) ، وكلفت كذلك لجنة حقوق الانسان في دوراتها السابعة والثلاثين إلى الثامنة والأربعين (القرارات ٨ (د - ٣٧) المؤرخ في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨١ ، و١٣/١٩٨٢ المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٣ ، و١١/١٩٨٣ المؤرخ في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٣ ، و٦/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، و٩/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، و٦/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، و١٠/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٨٧ ، و١٣/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ و٦/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ و٣٣/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ و١٧/١٩٩١ المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٩١ و٧/١٩٩٢ المؤرخ في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٣) المقرر الخاص باستكمال تقريره رهناً باجراء استعراض سنوي له .

٦ - واستنادا إلى هذه القرارات والمقررات ، قدم المقرر الخاص التقارير التالية:

E/CN.4/Sub.2/1982/10 ؛

E/CN.4/Sub.2/1983/6 و Add.1-2 ؛

E/CN.4/Sub.2/1984/8 و Add.1-2 ؛

E/CN.4/Sub.2/1985/8 و Add.1-2 ؛

E/CN.4/Sub.2/1987/8/Rev.1 و Add.1 ، الجزءان الأول والثاني ؛

E/CN.4/Sub.2/1988/6 و Add.1 ؛

E/CN.4/Sub.2/1989/9 و Corr.1 و Add.1 ؛

E/CN.4/Sub.2/1990/13 و Add.1 .

E/CN.4/Sub.2/1991/13 و Add.1 .

٧ - وفي القرار ٨٤/٤٥ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ أعربت الجمعية العامة ، في جملة أمور ، عن تقديرها للمقرر الخاص لتقريره المستكمل (E/CN.4/Sub.2/1990/13 و Add.1) ، ودعته إلى القيام بما يلي:

"(أ) أن يستمر في استكمال قائمة المصارف والشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات التي تساعد النظام العنصري والاستعماري في جنوب افريقيا ، رهناً باستعراض تلك القائمة سنويا ، وأن يقدم فيها ما قد يراه ضروريا ومناسبا من تفاصيل متعلقة بالمؤسسات المدرجة في القائمة ، بما في ذلك تعليلات للردود ، إن وجدت ، وأن يقدم التقرير المستكمل إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ؛

"(ب) أن يستخدم كل المواد المتاحة من أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ، والدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة ، والمصادر الأخرى ذات الصلة ، ليبين حجم وطبيعة المساعدة التي تقدم إلى النظام العنصري في جنوب أفريقيا وما لها من آثار ضارة بالانسان ؛

"(ج) أن يكثّف الاتصالات المباشرة مع مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ، ومركز مناهضة الفصل العنصري التابع للأمانة العامة ، بغية تعزيز التعاون المتبادل في استكمال تقريره" .

٨ - وطلبت الجمعية العامة ، بالاضافة الى ذلك ، إلى كافة الحكومات أن تتعاون مع المقرر الخاص في جعل التقرير أكثر دقة وإفادة من حيث المعلومات . فقرر المقرر الخاص ، بناء على ذلك ، ووفقا لما طلبته الجمعية العامة من قبل في قرارها ٩٢/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ "بتضمين تقريره المستكمل قائمة بعمليات السحب الجزئي لاستثمارات الشركات الأجنبية من جنوب أفريقيا" ، أن يدرج في تقريره معلومات وردت عن هذا الجانب الخاص من مصادر وثيقة الصلة بالموضوع[(١)] .

٩ - واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٣٤/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠ في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٠ . وطلب المجلس في الفقرة ٨ من هذا القرار إلى الأمين العام أن يوجه انتباه الحكومات التي تواصل مؤسساتها المالية الوطنية التعامل مع نظام جنوب أفريقيا إلى التقرير المستكمل للمقرر الخاص (الوثيقة E/CN.4/Sub.2/1990/13 وAdd.1) ، وأن يطلب إلى هذه الحكومات تزويد المقرر الخاص بأية معلومات أو تعليقات قد تود تقديمها عن هذه المسألة .

١٠ - وأرسل الأمين العام في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ مذكرة شفوية تضمنت التقرير المستكمل للمقرر الخاص إلى حكومات البلدان التالية استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، فرنسا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان .

١١ - واتخذت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها السابعة والاربعين ، القرار ١٧/١٩٩١ المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٩١ ، الذي أحاطت فيه علما مع التقدير بالتقرير المستكمل الذي أعده المقرر الخاص . ولاحظت مع التقدير أن بعض الدول الغربية وبرلمانيين ومؤسسات ونقابات ومنظمات غير حكومية اتخذوا تدابير هامة من أجل الضغط على نظام جنوب أفريقيا العنصري . وأعربت عن ارتياحها لسحب الاستثمارات وللقيود التجارية وغير ذلك من التدابير الايجابية التي اتخذتها بعض البلدان والشركات عبر الوطنية

وحثتها على مواصلة السير في هذا الاتجاه . ولكن اللجنة أعربت عن قلقها أيضا إزاء انتهاز بعض الدول تدابير سحب الاستثمارات والقيود التجارية التي فرضتها بعض الدول على جنوب أفريقيا ، لتزيد ما لها من علاقات تجارية مع هذه المنطقة .

١٣ - ووفقا لتوصيات اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات (القرار ٣/١٩٩٠ المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠) ولجنة حقوق الانسان (القرار ١٧/١٩٩١) ، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٣٦/١٩٩١ الذي أقر بموجبه توصيات اللجنة الفرعية واللجنة ، ودعا اللجنة الفرعية الى النظر في دورتها الثالثة والأربعين،في التقرير المنقح الذي قدمه المقرر الخاص .

١٣ - وبعد المناقشة اتخذت اللجنة الفرعية القرار ١/١٩٩١ المؤرخ في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٩١ الذي تضمن مشروع قرار توصي فيه لجنة حقوق الإنسان باعتماده وتحيط فيه اللجنة الأخيرة علما بمبادرة رئيس جمهورية جنوب افريقيا في ٢ شباط/ فبراير ١٩٩٠ التي تبشر بعهد جديد في جنوب افريقيا ووضع نهاية لسيادة البيض ، وتوصي فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يطلب الى الأمين العام الاتصال بحكومة جنوب افريقيا بغية تمكين المقرر الخاص من زيارة جنوب افريقيا في مهمة خاصة بغرض استكمال هذا التقرير . وكررت لجنة حقوق الإنسان هذا الطلب في قرارين اتخذتهما في دورتها الثامنة والأربعين عام ١٩٩٢ (١٩٩٢/٧ و١٩٩٢/٣٠) .

١٤ - ويسر المقرر الخاص ابلاغ اللجنة الفرعية بأن الاتصالات في هذا الصدد قد كُثفت مع حكومة جنوب افريقيا ، وشملت تبادلا مفيدا في الآراء أجراه المقرر الخاص في آذار/مارس ١٩٩٢ مع الممثل الخاص لجنوب افريقيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف .

١٥ - وفي هذا الصدد يود المقرر الخاص أن يشير الى نتيجة الاستفتاء الذي أجري في جنوب افريقيا في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢ . وكما ذكر الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف لوكيل الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان:

> "ان جميع من في جنوب افريقيا يطلبون الآن استمرار المفاوضات . لقد كان الرئيس دى كليرك محقا . ان البيض في جنوب افريقيا يريدون دستورا جديدا مثلما يريده سائر أهالي جنوب افريقيا . والآن سيصبح جميع أهالي جنوب افريقيا شركاء على قدم المساواة في ديمقراطية جديدة"(٣) .

١٦ - ووفقا للقرارات المذكورة ، واصل المقرر الخاص اتصالاته مع مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ومركز مناهضة الفصل العنصري . وقام مرة أخرى في عام ١٩٩٢ بزيارة لهذين المركزين وأجرى تبادلا مفيدا للآراء مع موظفيهما .

ثانيا - آثار العقوبات في جنوب افريقيا

ألف - الاتجاهات الاقتصادية قبل فرض العقوبات

١٧ - بدأ معدل نمو اقتصاد جنوب افريقيا على المدى الطويل في التدني في منتصف السبعينات ، واتسم نمط دورات النشاط الاقتصادي بمزيد من عدم الاستقرار . وفي الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٤ نما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٥ في المائة . وخلال العقد التالي وحتى عام ١٩٨٤ هبط هذا المعدل الى ٢,٧ في المائة . وفي خلال هذه الفترة الأخيرة أيضا ازدادت تقلبات دورة النشاط التجاري . ومن بين المؤشرات الأخرى للمشاكل الهيكلية التي ظهرت خلال منتصف السبعينات استمرار التضخم الذي وصل الى رقمين عشريين منذ ١٩٧٤ ؛ وحدوث هبوط كبير في نسب الاستثمار المحلي الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي ؛ بل وانخفاض أكبر بكثير في نسب مدخرات الأفراد الى الدخل المتاح ؛ وهبوط في خلق فرص العمل في القطاع الرسمي من ٠٠٠ ١٥٧ سنويا بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٤ الى ٠٠٠ ٥٧ سنويا بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٥ .

١٨ - وقد جاء التباطؤ في النمو الى حد كبير عقب حدوث تطورات هامة في الاقتصاد العالمي فرضت على جنوب افريقيا تكاليف مماثلة للتكاليف في بلدان نامية أخرى . ومع ذلك كانت هناك عوامل هامة أسهمت في ذلك داخل جنوب افريقيا مثل سوء الادارة الاقتصادية الكلية من جانب السلطات ، وتصاعد المعارضة المحلية للفصل العنصري ،وبخاصة مع العنف الذي وقع في سويتو في ١٩٧٦ ، وبدء التدخل العسكري في انغولا . ولأول مرة منذ عام ١٩٦١ تم تسجيل خروج ضخم لرأس المال في حساب رأسمال ميزان المدفوعات في منتصف السبعينات ، وإن تغير هذا الاتجاه في وقت لاحق .

باء - أثر العقوبات على الاقتصاد وبخاصة منذ عام ١٩٨٥

١٩ - تعرضت جنوب افريقيا لاجراءات حظر وقيود انتقائية قبل أوائل الثمانينات ، لكن العقوبات الاقتصادية الصارمة لم تفرض إلا بعد عام ١٩٨٣ ، وبخاصة في ١٩٨٥-١٩٨٦ ، ومن الأمور التي لها مغزاها أن ذلك حدث في وقت لاحق بعد ظهور المشاكل الهيكلية . وكانت العقوبات قد فرضت من جانب الهند في عام ١٩٤٩ ومن جانب الدول العربية في ١٩٧٤ . ويرجع تاريخ الحظر البترولي وحظر الأسلحة الى عامي ١٩٧٣ و١٩٧٧ على التوالي . وأدخلت الدول الاسكندنافية فرادى وجماعات قيودا متدرجة اعتبارا من ١٩٧٩ . غير أن أهم العقوبات بالنسبة لجنوب افريقيا هي تلك التي طبقتها الجماعة

الاقتصادية الأوروبية في ١٩٨٥ وشددتها في ١٩٨٧ فضلا عن القانون الشامل لمكافحة الفصل العنصري الذي اقرته الولايات المتحدة في ١٩٨٦ . كما أن التدابير التي اتخذتها بلدان الكمنولث ،وبخاصة كندا ونيوزيلندا واستراليا ، ضد جنوب افريقيا طبقت بصرامة اكبر اعتبارا من ١٩٨٥ . ومن دواعي الاهتمام ، رغم أن قيودا كثيرة كانت لها قوة القانون ، أن بلدانا قلائل فقط نصت على فرض عقوبات جزائية في حالة كسر اجراءات الحظر . ولا شك أن هذا أضعف من فعالية تلك الاجراءات .

٣٠ - وكان أداء الاقتصاد سيئا جدا اعتبارا من ١٩٨٥ ، فاستمرت بل وتفاقمت الاتجاهات التي ظهرت قبل فرض العقوبات الصارمة . ان القيود المفروضة على الاقتصاد من الخارج ، وان لم تسبب المشاكل ، أنهـا جعلت الانتعاش شديد الصعوبة . وازداد تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ فبلغ في المتوسط ١,٧ في المائة .

٣١ - ولا شك أن جانبا من السجل السيء بعد عام ١٩٨٤ يعزى الى هبوط سعر الذهب . وكانت للعوامل الداخلية أهميتها أيضا: عدم الاستقرار السياسي والمتاعب العمالية ؛ ونقص الثقة في النشاط التجاري مما قلل من الاستثمار المحلي الى حد يمكن للمرء أن يتصور معه حدوث اضراب في مجال الاستثمار ؛ وسوء الادارة الحكومية للاقتصاد ؛ واستمرار النزاع العسكري على الحدود وعبرها ؛ وارتفاع معدلات التضخم عن معدلات الشركاء التجاريين الرئيسيين (بين ١٥ في المائة و٢٠ في المائة)،مما قوض من النشاط الاقتصادي وزاد من المخاطر . وهبط معدل خلق فرص العمل في القطاع الرسمي الى ٠,٧ في المائة سنويا بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ (ازدادت العمالة في الصناعة التحويلية بنسبة ٠,٥ في المائة فقط سنويا خلال تلك الفترة) ، في حين ازداد معدل نمو السكان في المتوسط بنسبة ٢,٥ في المائة . وأدى وقف التدفقات الصافية من رأس المال الأجنبي والقيود المفروضة على التجارة الخارجية إلى تفاقم الحالة ، وان كان يصعب بوضوح تقرير مدى تقليل العقوبات وحدها للنشاط الاقتصادي (أو تأثيرها عليه) . غير أنه يمكن تقدير طبيعة أثر العقوبات الاقتصادية على جنوب افريقيا ، وهذا ما سيتم بحثه في الفروع التالية .

## جيم - العقوبات

### ١ - العقوبات المالية

٣٢ - لا شك أن العقوبات المالية نجحت في ممارسة الضغط على جنوب افريقيا ، فكان للقيود على القروض المصرفية أثر أكبر بكثير من سحب الاستثمارات من جانب الشركات الأجنبية .

٢٣ - لقد كان الاقتصاد يعتمد اعتمادا حرجا من الناحية التاريخية على تدفقات رأس المال الأجنبي لتمويل كل من الاستثمار المحلي والعجز في الحساب الجاري . وفي حين أن الاستثمار المباشر ، وبخاصة تمويل الشركات المتعددة الجنسية لفروع أجنبية ، كان يشكل أكثر من نصف مجموع الالتزامات الأجنبية خلال الستينات ، فقد هبطت أهميته النسبية خلال السبعينات تمشيا مع الاتجاهات العالمية .

٢٤ - وفي خلال السبعينات وأوائل الثمانينات أدى عدم الاستقرار السياسي وعناصر العوامل التي أسهمت في بطء النمو الاقتصادي الى تقليل ربحية الاستثمار المباشر . ومنذ عام ١٩٧٣ كان اتجاه نمو الاستثمار الأجنبي المباشر سالبا (على نقيض النمو الحقيقي الايجابي القوي حتى عام ١٩٧٣) ، ولم يحدث النمو السالب في الاقتراض الخارجي الحقيقي إلا في الفترة التي أعقبت الاضطرابات السياسية الداخلية (١٩٦١-١٩٦٤ و١٩٧٧-١٩٨٠) . ويبدو أن القروض الأجنبية لجنوب افريقيا لها حساسية خاصة ، على المدى القصير ، للوضع السياسي الداخلي ، في حين يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر على تصور توقعات النشاط التجاري على المدى الطويل .

٢٥ - ان انسحاب الشركات الأجنبية ، في شكل اجراءات واضحة لسحب الاستثمارات ، خلال منتصف الثمانينات لم يكن له الأثر الكبير الذي كان متوقعا . ومن الناحية التاريخية لم تكن فروع الشركات الأجنبية عبر الوطنية مسؤولة عن استمالة التدفقات الضخمة المستمرة للاستثمار المباشر على المدى الطويل ، وبخاصة منذ السبعينات . لقد حدث توسع من خلال اعادة استثمار الأرباح المحققة في جنوب افريقيا ، فكان يتم الاحتفاظ بنسبة تتراوح بين ٣٠ في المائة و٧٦ في المائة من الأرباح الكلية سنويا منذ ١٩٦٠ . وكانت الفوائد الرئيسية التي عادت على جنوب افريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر في العقود الأخيرة هي ما ارتبط بها من عمليات نقل التكنولوجيا (التي يعتمد عليها البلد اذ لم يتم تطوير التكنولوجيا محليا إلا بشكل محدود جدا) وفرص الوصول الى الأسواق الأجنبية .

٢٦ - وفي معظم الحالات كان سحب الاستثمار يتم من خلال بيع الأرصدة (عادة) الى مستثمرين من جنوب افريقيا ، بسعر رخيص في أكثر الحالات ، وكان المصنع القائم يستمر في العمل عادة بنفس الموظفين مع عدم المساس بروابط التكنولوجيا والتراخيص والامتيازات والعلامات التجارية . وفي معظم الحالات كانت عوائد البيع تستثمر في حسابات مجمدة بالراند ، أو تعاد الى الخارج بخسارة كبيرة اذا أمكن العثور على مشتر للراند المالي . وينبغي ملاحظة أن آثار اجراءات سحب الاستثمار على العمالة القائمة كانت غير محسوسة .

٢٧ - وقد أشارت درجة النجاح التي حققتها حملة سحب الاستثمارات في وقف القروض المصرفية الى جنوب افريقيا لها قلقا أكبر بالنسبة لاقتصاد جنوب افريقيا . ان ضعف الاقتصاد أمام هذا الاجراء جاء نتيجة الاعتماد المتزايد ، وبخاصة من جانب القطاع العام ، على القروض الأجنبية لتمويل الانفاق الزائد على الاستثمار والاستهلاك ونتيجة الحاجة الى تمويل العجز في ميزان المدفوعات .

٢٨ - وكان رأس المال طويل الأجل يشكل الجزء الرئيسي من تدفقات رأس المال المقترض خلال أوائل ومنتصف السبعينات . وتغير هذا الوضع في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات . فمن أجل تغطية العجز في الحساب الجاري ، اعتمد الاقتصاد على قروض قصيرة الأجل من المصارف والسلطات الأجنبية بين ١٩٨١ و١٩٨٤ اعتمادا أكبر بكثير مثلا من الفترة السابقة لها التي تميزت بعجز كبير في الحساب الجاري (١٩٧٣-١٩٧٦) . ووفقا لأرقام مصرف التسويات الدولية ، كان ٦٧ في المائة من الدين الخارجي المستحق على جنوب افريقيا في نهاية ١٩٨٤ والبالغ ١٨,٩ مليار دولار دينا قصير الأجل ، بفترات استحقاق تصل الى عام واحد ، و٦,٥ في المائة دينا قصير الأجل ، و١٨,٣ دينا طويل الأجل ، و٨,٣ في المائة دينا غير موزع .

٢٩ - ان التخفيض الحاد في قيمة الراند في ١٩٨٥ بسبب المبيعات الضخمة للعملة وتقلص متوسط آجال استحقاق القروض ورفض بعض المصارف الدائنة تجديد الدين القصير الأجل ، كل ذلك وضع البلد في موقف عجز فيه عن الوفاء بالتزامات سداد ديونه ، وأدى بالتالي الى ضرورة الاعلان عن تأجيل سداد ديون المصارف التجارية قصيرة الأجل (نحو ٦٠ في المائة من مجموع الديون الأجنبية) .

٣٠ - ان ترتيبات اعادة الجدولة بعد ذلك التي اتفق عليها في آذار/مارس ١٩٨٦ لم تنه الضغط . وأدت سلسلة من عمليات سحب الاستثمارات من جانب عدة شركات كبيرة في ١٩٨٦ و١٩٨٧ إلى خروج كبير للاستثمار المباشر الطويل الأجل . ولم يعوض ذلك تدفق رأس المال المقترض الطويل الأجل الذي انقطع تماما وفورا نتيجة تصور ازدياد خطر الإقراض لجنوب افريقيا والضغط الناجم الذي مارسه سحب الاستثمار . كما أن مبالغ كبيرة من رأس المال القصير الأجل لم تخضع لتأجيل السداد رحلت أيضا عن هذا البلد خلال هذه الأعوام ، وان لم يكن بنفس القدر تقريبا الذي كان عليه في ١٩٨٥ . ولم تشمل هذه المبالغ فقط رأس المال الخاص غير المصرفي بل انها عكست كذلك هبوطا في الاقراض الى القطاعين المصرفي والحكومي في جنوب افريقيا . ان هذه التدفقات الى الخارج ، فضلا عن الالتزام بسداد الدين المستحق القصير الأجل بشكل منتظم والتوقف الفعلي لتدفقات الاستثمار المباشر والقروض الطويلة الأجل على السواء خلقت عجزا كبيرا ومستمرا في حساب رأسمال ميزان المدفوعات . وفي مناسبات عديدة أفادت التقارير بأن الاحتياطيات

قلت إلى ما يعادل واردات ستة أسابيع . واستوجب ذلك اجراء من جانب السلطات النقدية لتحويل العجز المستديم في الحساب الجاري الى فائض كبير لكي يمكن خدمة الدين الخارجي .

٣١ - وظلت السياسات الانكماشية لتخفيض المصروفات المحلية أمرا أساسيا للابقاء على فوائض الحساب الجاري . واستمر الخروج الصافي لرأس المال الى نهاية عام ١٩٩٠ . وفي حين قل الاثر المعطل لخروج رأس المال على المعاملات الجارية نتيجة اعادة الاخذ بالنظام المزدوج لسعر الصرف في ١٩٨٥ ، فان أي انتعاش في الاقتصاد مع ما يحدثه من زيادة لاحقة في الطلب (أو أي فقدان لأسواق التصدير) شكل جهدا فوريا على ميزان المدفوعات . وفرضت في أواخر الثمانينات تدابير صارمة للسياسة النقدية بغية الحد من الانفاق المحلي كما فرضت رسوم اضافية على الواردات ، رغم أن هذه الرسوم قلت بشكل متزايد في ميزانيات الحكومات المتعاقبة اعتبارا من ١٩٩٠ .

٣٢ - وكانت خدمة الديون باهظة للغاية في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ . وأفادت التقارير بأنه كان على جنوب افريقيا أن تسدد نحو ١٢ مليار دولار ، أي ما يعادل قرابة نصف حصائل الصادرات وتسعة أضعاف فائض الحساب الجاري المسجل في ١٩٨٨ . وحتى بعد ترتيبات اعادة الجدولة التي اتفق عليها في ١٩٨٩ ، فان التدفقات الخارجية المتوقعة لرأس المال للفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ تتطلب فوائض في الحساب الجاري تزيد في المتوسط على ٥ مليارات راند . وقد تخفف العبء نتيجة تجديد الدين غير الخاضع لتأجيل السداد ، وعمليات المقايضة بالذهب ؛ وحصول الشركات العامة لجنوب افريقيا على بعض القروض الجديدة من المصارف الالمانية والسويسرية والبلجيكية ، وبخاصة لتمويل التجارة على الأجلين المتوسط والطويل . وقلل التشريع والضغط السياسي من فرص الوصول الى صندوق النقد الدولي والى مصارف الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة واليابان .

٣٣ - وكان دور تمويل التجارة في تخفيف الضغط العنيف الذي خلقته القيود الصارمة على الاقتراض من الخارج هاما لاقتصاد جنوب افريقيا . وأعفيت الائتمانات التجارية من كثير من تشريعات العقوبات الأجنبية ، رغم أن استراليا والنمسا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة حظرت ضمانات ائتمانات التصدير ، وفرضت هولندا وجمهورية المانيا الاتحادية حدا أقصى على الضمانات المتوسطة والطويلة الأجل . غير أن الوكالات في أوروبا واليابان ومقاطعة تايوان الصينية ظلت تضمن الائتمانات . وبعد اعلان التجميد عام ١٩٨٥ ، أصبحت المصارف الدولية حذرة ازاء منح القروض ، وبدأت الائتمانات التجارية تحل محل أشكال أخرى للاقراض .

٣٤ - وفي حين أن القسم الرئيسي من التجارة كان يتم بالائتمان أو على أساس شراء وبيع العملات ، فقد ازدادت أيضا التجارة المكافئة وتجارة المقايضة خلال أعوام

العقوبات . وليس معروفا مدى اتساع ممارسة أي من هاتين الوسيلتين من وسائل التسوية ، وان كان من المعتقد أن أيا منهما لم تكن له أهمية كبيرة . وفي عام ١٩٨٨ أفادت التقارير عن وجود ١٢ صفقة للتجارة المكافئة شملت جنوب افريقيا وبلغت قيمتها نحو ٨٠ مليون دولار . وأنشئت بعض المصارف والشركات المتعددة الجنسية ادارات خاصة لتنظيم تجارة المقايضة ، لكن معظم المعاملات شملت هيئات صغيرة ومتوسطة الحجم في صفقات غير متكررة .

٣٥ - إن التخفيض الحاد في الاقتراض الدولي من جانب جنوب افريقيا كان أداة قوية لفرض العقوبات ، أكثر فعالية بكثير من العقوبات التجارية ، وفرض قيودا لا على فرص الوصول إلى المصادر الأجنبية فحسب ، بل قيد كثيرا كذلك من مجال المناورة أمام الحكومة فيما يتعلق بالسياسة المحلية . وأخيرا فإن التنازلات التي قدمتها حكومة جنوب أفريقيا مؤخرا يمكن أن تعزى إلى حد كبير إلى القيود التي فرضتها هذه التدابير على الاقتصاد .

## ٣ - العقوبات التجارية

٣٦ - اذا كان للعقوبات التجارية أي أثر على التجارة الخارجية لجنوب أفريقيا ، فقد تمثل هذا الأثر في حدوث تحول في اتجاه التجارة ، وبخاصة الصادرات . إن كلا من تكوين وحجم الواردات والصادرات قد عانى من ضرر قليل نتيجة اجراءات الحظر التجاري .

٣٧ - وينبغي ملاحظة أن نسبة عالية من تجارة جنوب أفريقيا (٤٤ في المائة من الصادرات و٣٠ في المائة من الواردات في ١٩٨٨) ليست مصنفة حسب البلد ، مما أدى إلى تشوه صورة اتجاه التجارة . وتتألف الصادرات غير المصنفة من الذهب والأسلحة واليورانيوم والبلاتين . أما الواردات غير المصنفة فتتألف أساسا من البترول والأسلحة ، وتقدر واردات البترول بنحو بليوني دولار سنويا . وليست هذه هي الصعوبة الوحيدة التي يواجهها المرء عند تجميع صورة ما حدث لتجارة جنوب إفريقيا في أثناء فترة العقوبات ؛ فقد توقف نشر البيانات التجارية رسميا في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ ، وأصبح من اللازم الاستعانة بمعلومات يقدمها الشركاء التجاريون إلى المنظمات الدولية .

### (أ) اتجاه التجارة

٣٨ - ازدادت تجارة جنوب أفريقيا في الاتجاهين خلال الثمانينات ، وإن انتقل البلد من ترتيبه من بين الأمم التجارية الأولى الـ ٣٠ في العالم إلى المرتبة الخامسة والعشرين (مما أفسح الطريق إلى حد ما أمام البلدان الحديثة التصنيع) . وتخفي

التدفقات الاجمالية تغيرات هامة في اتجاه التجارة خلال الثمانينات . ورغم أن النصيب الأكبر من تجارة جنوب أفريقيا ما زال يتم حتى الآن مع البلدان الصناعية الغربية ، وبخاصة ألمانيا وايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان ، فان نصيب بلدان شرقي آسيا في ازدياد . وهبط نصيب بلدان الجنوب الأفريقي خلال الثمانينات ، وإن ظلت نسبته ٣١ في المائة من مجموع الصادرات في ١٩٨٩ .

٣٩ - إن التخفيض الحقيقي في قيمة الراند في حدود من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة مقابل عملات البلدان الصناعية الغربية بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٦ ، الذي استمر في معظم الحالات حتى عام ١٩٩٠ ، من شأنه أن يؤدي بالمرء إلى أن يتوقع زيادة أحجام الصادرات إلى هذه البلدان ، وهي تاريخيا أهم الشركاء التجاريين لجنوب أفريقيا . غير أنه حدث تباطؤ في نمو المبيعات في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ لأسباب منها تطبيق تدابير عقابية صارمة في منتصف الثمانينات ، وبخاصة من جانب الجماعة الأوروبية في الفترة ١٩٨٥/١٩٨٧ والولايات المتحدة في ١٩٨٦ . وهبطت الصادرات إلى الولايات المتحدة بنسبة ٤٠ في المائة في ١٩٨٧ ، وهبطت إلى الصفر الصادرات من بعض السلع التي حظرها تحديدا القانون الشامل لمكافحة الفصل العنصري . وفي عام ١٩٨٦ هبطت التجارة البريطانية مع جنوب أفريقيا بنسبة ١٥ في المائة ، وإن ارتفعت مرة أخرى بعض الشيء في السنة التالية . وفي عام ١٩٨٧ هبطت الصادرات إلى ألمانيا بنسبة ٢٥ في المائة . ويعزى هذا الهبوط أساسا إلى انخفاض مشتريات ألمانيا من الفحم والذهب وعملات جنوب أفريقيا الذهبية ، وقد هبطت الأخيرة بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا نتيجة الحظر الذي فرضته الجماعة الأوروبية . وفي عام ١٩٨٨ أيضا ، ومع تدهور العلاقات مع فرنسا ، هبطت الصادرات إلى ذلك البلد بنسبة ٤٠ في المائة . وقد لا تكون هذه الأرقام دقيقة بسبب اعادة توجيه مسار التجارة . ومن الصعب للغاية تحديد ذلك من الاحصائيات .

٤٠ - إن النمو العالي في بلدان منطقة المحيط الهادئ جعل من الممكن التحول عن أسواق التصدير في البلدان المطبقة للعقوبات . إن التخفيض الحقيقي في قيمة العملة خلال الثمانينات مقابل عملات مقاطعة تايوان الصينية وجمهورية كوريا وهونغ كونغ وسنغافورة ، فضلا عن تخفيض الأسعار على سلع أساسية معينة كالفحم إلى أقل من السعر العالمي لجذب الطلبات ، قد مكنا التجارة من الانتعاش بالرغم من عدم وجود روابط رسمية بين جنوب أفريقيا وبعض هذه البلدان . واستقبلت مقاطعة تايوان الصينية ، وهي هدف رئيسي لتوسيع التجارة ، بعثة تجارية ضخمة من جنوب أفريقيا في ١٩٨٦ ، وأصبحت بحلول عام ١٩٨٨ في المرتبة السادسة كأهم شريك تجاري للبلد . وتحتل هونغ كونغ الآن المرتبة العاشرة في الأهمية . وليس من المؤكد بدقة ترتيب جمهورية كوريا لأن ذلك البلد لا يبلغ صندوق النقد الدولي بتجارته مع جنوب أفريقيا ، وإن كان لا بد وأن تدرج من بين البلدان الـ ١٥ الأولى . ووفقا لمصادر بيانات الأمم المتحدة ، تحتل

سنغافورة المرتبة الثانية والعشرين كمشتر ومورد نهائي ، رغم أن حجم تجارتها الفعلية يضعها في مرتبة أعلى بكثير ، إذ إنها مارست دورا هاما في إعادة توجيه مسار التجارة بين جنوب أفريقيا وشرقي آسيا (مارست أسبانيا وتركيا دورا مماثلا في اعادة توجيه مسار الصادرات ، والفحم بصفة خاصة ، إلى بلدان الجماعة الاوروبية بعد فرض العقوبات) .

٤١ - واستجابة لمفاتحات من منتجي جنوب أفريقيا ولبعض التخفيض الحقيقي في قيمة الراند في أوائل الثمانينات ، تم أيضا استغلال أسواق جديدة في أمريكا الجنوبية ، فتضاعفت المبيعات إلى الأرجنتين والبرازيل وشيلي بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧ . وتعد البرازيل الآن من بين أهم ١٥ شريكا تجاريا لجنوب أفريقيا .

٤٢ - وتبين ادارة الاحصائيات التجارية لصندوق النقد الدولي أن أفريقيا حصلت على ٤,٤ في المائة فقط من صادرات جنوب أفريقيا في ١٩٨٥ ، وهي السنة الأخيرة التي توافرت فيها بيانات عن جنوب أفريقيا . وهذه النسبة مستمدة من صادرات الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي ككل . وتزداد هذه النسبة ارتفاعا بكثير عند أخذ صادرات جنوب أفريقيا إلى أعضاء الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي في الاعتبار ، وفي هذه الحالة تكون الصادرات إلى أفريقيا قد وصلت إلى ١٣ في المائة من مجموع صادرات جنوب أفريقيا في ١٩٨٩ ، و٢١ في المائة من الصادرات بخلاف الذهب وثلث الصادرات من المصنوعات . وكانت جنوب أفريقيا هي المورد المهيمن لعديد من جيرانها ، وإن تضاءلت هيمنتها في بعض الحالات . وفي ١٩٨٥ ، شكلت بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو ٥٥ في المائة من صادرات جنوب أفريقيا بخلاف الذهب إلى أفريقيا ، وشكلت مجموعة مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الأفريقي ٨٥ في المائة . ويمكن القول بأن لجنوب أفريقيا ميزة واضحة في التصدير إلى البلدان المجاورة ، لأن صناعتها أكثر تقدما من صناعة هذه البلدان ولأنها أقرب كثيرا جدا من المصادر الأخرى للواردات . وفضلا عن ذلك هناك حجم غير معروف من التجارة لم يبلغ عنه في الثمانينات لأن بلدانا أفريقية كثيرة لا تريد أن تعلن أنها تتاجر مع جنوب أفريقيا .

(ب) <u>صادرات جنوب أفريقيا</u>

٤٣ - أظهر الكثيرون من الشركاء التجاريين لجنوب أفريقيا تأييدا طفيفا للعقوبات . ورغم القيود المفروضة على التجارة ، فان أداء الصادرات من السلع (بما فيها الذهب) والخدمات غير الداخلة في عوامل الانتاج كان جيدا نسبيا ، فبلغ في المتوسط ٣١,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ .

٤٤ - وما زال التعدين حتى الآن أهم قطاع تصديري . وبلغ متوسط صافي الصادرات من الذهب ٤٤ في المائة من مجموع الصادرات المنظورة خلال العقد (ما يعادل ١٣ في المائة

من الناتج المحلي الاجمالي) . ومع ذلك هبطت النسبة ، على أساس سنوي، من ٥١ في المائة في ١٩٨١ إلى ٣٣ في المائة في ١٩٩٠ . ويمثل هذا التغيير هبوطا في سعر الذهب ، وبخاصة من عام ١٩٨٥ ، كما يمثل نموا حقيقيا ملموسا في متوسط الصادرات من البضائع غير الذهب بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٠ .

٤٥ - ورغم هبوط نصيب الذهب في مجموع الصادرات ، فإنه لا يمكن المغالاة في تأكيد أهميته المستمرة كمَوْرد للنقد الأجنبي . وتنتج جنوب أفريقيا ٤٤ في المائة من انتاج الذهب النقدي للغرب . وبالرغم من العقوبات ، فقد تضاعفت تقريبا الصادرات الأخرى من الذهب (للمجوهرات والاستخدامات الصناعية) بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٦ ، فوصلت إلى نحو ١٦ في المائة من الصادرات من البضائع . أما الشكل الآخر من الصادرات الذهبية (الصغير نسبيا) ، والمتمثل في العملات الذهبية ، فقد ألغته العقوبات تقريبا .

٤٦ - وبعد أربعة أعوام من الأداء السيئ ، حدث نمو عال بشكل ملحوظ في الصادرات بخلاف الذهب في الفترة التي أعقبت عام ١٩٨٣ . وسُجل توسع في أحجام التصدير يزيد على النمو في الناتج المحلي الاجمالي والنمو في التجارة العالمية في معظم السنين بين ١٩٨٤ و١٩٩٠ . وجاء ذلك استجابة للانتعاش الاقتصادي القوي على جانبي المحيط الهادئ ولعمليات التخفيض الحقيقي الجزئي في قيمة الراند (بمتوسط ٧,٧ في المائة سنويا) بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٠ . وتباطأ النمو العالي في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ ، مما عكس هبوطا في مستويات الطلب العالمي على الصادرات التعدينية والزراعية ، كما عكس الآثار الفورية للعقوبات الاقتصادية .

٤٧ - غير أن أثر العقوبات على اجمالي الصادرات بخلاف الذهب بدا وقتيا . ولم يكن مستغربا حدوث بعض الهبوط في نمو الصادرات (الذي ظل مع ذلك ايجابيا) عقب فرض عقوبات أشمل اعتبارا من ١٩٨٥ . واحتاج الأمر من المصدرين إلى وقت لكي يتكيفوا مع الصدمات الخارجية إما بالعثور على أسواق تصدير جديدة أو باستحداث طرق للتهرب من القيود ، وبخاصة في حالة الشك ازاء توقعات حدوث تخفيف أو تكثيف في التدابير المفروضة . ومع ذلك كان الانتعاش (في اجماله) ملحوظا . وفي عام ١٩٨٩ ازداد حجم الصادرات بخلاف الذهب بنسبة ١٦ في المائة تقريبا ، بل إن أداء صادرات جنوب أفريقيا في ١٩٩٠ كان أفضل مما كان متوقعا ، فازداد حجمها بنسبة ٥,٧ في المائة في سياق نمو اقتصادي عالمي أبطأ ، مما مارس ضغطا تنازليا على أحجام الصادرات من الفلزات والمعادن وسائر الموارد الطبيعية وأدى إلى كساد الأسعار الدولية للسلع الأساسية .

٤٨ - واستمرت الصادرات التعدينية بخلاف الذهب تسهم في زيادة نسبة الصادرات الكلية خلال الثمانينات . وتشكل معادن مجموعة البلاتين ، التي تشتري معظمها الولايات

المتحدة واليابان ، مصدرا رئيسيا للايرادات ، ولم تمسها تقريبا القيود التجارية . ولم تتاثر التجارة في الماس ، وهي المعدن الثمين الآخر الهام . وحدثت تحولات هامة في اتجاه تجارة جنوب أفريقيا في الفحم رغم أن هذه الصناعة شهدت ، مع الحديد والصلب ، نموا خلال العقد بالرغم من العقوبات . وكان التطور الرئيسي فيما يتعلق بالصادرات التعدينية هو فتح أسواق في الشرق الأقصى ، وهو تحرك استوجبته مختلف القرارات المتعلقة بالعقوبات ، واتاحة التصنيع السريع لتلك البلدان .

٤٩ - ونمت بشكل ملحوظ بعض فئات الصادرات من المصنوعات ، وبخاصة في الصناعات الخفيفة الكثيفة من حيث راس المال ، التي تمتعت بحماية من الخمسينات إلى السبعينات وتجني الآن فوائد وفورات الحجم . ومع ذلك فإن قطاع المصنوعات في جنوب أفريقيا ينتج أساسا وبوجه عام لاستهلاك سوقها (وللصادرات المتزايدة إلى بلدان أفريقية أخرى) ، معتمدا على الصادرات في قطاع السلع الأولية لتمويل احتياجاته الكبيرة من الواردات .

(ج) واردات جنوب أفريقيا

٥٠ - لم يحدث تغير ملموس خلال الثمانينات في تركيب الواردات (التي بلغت في المتوسط ٢٥,٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي) . وكانت أكبر فئة من الواردات هي الآلات والأجهزة الميكانيكية والمعدات الكهربائية وقطع غيارها التي شكلت نحو ٣٠ في المائة من المجموع عام ١٩٨٥ . وكانت معظم الواردات غير المصنفة (التي تراوحت نسبتها بين ٢٠ في المائة في ١٩٨٠ و١٥ في المائة في ١٩٨٤) هي البترول وبعض الأسلحة . وفي حالة ضم منتجي البترول فانهم سيشغلون مرتبة عالية بين الشركاء التجاريين للبلد . وكما هو الحال الآن فان البلدان الأربعة الرئيسية التي لها تجارة مع جنوب أفريقيا تورد ٥٢ في المائة من واردات ذلك البلد . وبلغت نسبة جمهورية المانيا الاتحادية وحدها نحو ٢٠ في المائة من المجموع عام ١٩٨٨ .

٥١ - وفيما يتعلق بقطع الروابط التجارية وما أعقبه من الحاجة إلى العثور على شركاء تجاريين بدلاء ، فإن العقوبات ، باستثناء تلك التي فرضتها الولايات المتحدة ، لم يكن لها أثر مباشر ملموس على واردات جنوب أفريقيا . والسبب واضح: فالحكومات ودوائر الاعمال تمانع في اتخاذ إجراء يعرض صناعاتها للخطر ، والعثور على مورّد أجنبي بديل أسهل بوجه عام من العثور على سوق أجنبية بديلة . ولذا فنادرا ما طبق التشريع الذي يقيد فرص الوصول إلى سوق جنوب افريقيا .

٥٢ - وكانت البلدان التي فرضت قيودا على التجارة مع جنوب أفريقيا أدت مباشرة إلى هبوط الواردات (خارج الحظر العام على البترول والأسلحة والتكنولوجيا النووية) هي بلدان الشمال والولايات المتحدة واليابان . وحتى في تلك الاحوال فقد أضيرت سلع أساسية محددة فقط كان لعدد قليل منها أهمية استراتيجية .

٥٣ - وكانت أهم سلعة مستوردة قيدتها العقوبات هي البترول . وبالرغم من هذا الحظر فقد حصلت جنوب أفريقيا على ما يكفي من البترول الخام لتلبية احتياجاتها وللتخزين أمام خطر فرض حظر ممكن النجاح . وقدر حجم البترول غير المكرر في ١٩٨٥ بنسبة ٢٢ في المائة من الواردات الوسيطة و١٣ في المائة من مجموع الواردات . وقفزت هذه الأرقام في ١٩٨١ فوصلت إلى ٢٨ في المائة و١٧ في المائة على التوالي . وفي عام ١٩٩٠ قدرت واردات البترول بمبلغ ٣ مليارى دولار . ومن الواضح أن فرض الحصول على البترول ظلت قائمة خلال فترة العقوبات . وكان لا بد أن يتكبد الاقتصاد مزيدا من التكاليف في شكل علاوة تدفع للتجارة السرية ، لكن من المستحيل التأكد من مدى ذلك بالنظر إلى السرية التي تكتنف هذا الموضوع .

٥٤ - وثمة أثر آخر على الاقتصاد تمثل في السياسة الواسعة للاستعاضة عن الواردات التي اتخذت لمواجهة آثار النقص المتوقع في الامدادات الخارجية الاستراتيجية . فقد استعدت جنوب أفريقيا للعقوبات لأعوام كثيرة . وبذلت جهود كبيرة للتغلب على الاعتماد على البترول باستحداث مصادر بديلة للطاقة . وفضلا عن ذلك تم تخزين واردات استراتيجية تشمل أجزاء الحواسيب والطائرات ، مما وفر سندا للاقتصاد في أثناء البحث عن مصادر بديلة لهذه السلع أو استكمال مشاريع الاستعاضة عن الواردات . وفي مساري العمل السابقين حققت جنوب أفريقيا بعض النجاح وأمكنها التحايل على كثير من القيود التجارية ، فاستحدثت مثلا أسلحة بالغة التعقيد وتكنولوجيا انتاج البترول من الفحم . ومع ذلك ظل اعتماد البلد على التكنولوجيا الخارجية واحدا من مجالات ضعفها الكبير . إن العجز عن الحصول على طائرات مقاتلة أو تصنيعها قد أفقد جنوب أفريقيا مثلا التفوق الجوي في نزاعاتها العسكرية .

٥٥ - ورغم أن التخفيضات المباشرة في المشتريات الأجنبية كانت غير مؤثرة بوجه عام ، فقد تأثرت الصادرات بدرجة ملموسة بشكل غير مباشر . ومنذ أزمة الدين في ١٩٨٥ أصبح من اللازم الحد من نمو الواردات لتحقيق فوائض في الحساب الجاري من أجل تمويل الخروج المستمر لرأس المال . وسجلت فوائض كبيرة في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٧ وإن كان الانتعاش الاقتصادي في ١٩٨٨ قد قلل من حجم زيادة الصادرات على الواردات . وتبين مقارنة الواردات حسب القطاعات لعامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ حدوث تخفيضات حقيقية كبيرة (بل وبعض التخفيضات الاسمية الضخمة) في كل فئة تقريبا في ١٩٨٥ . وبحلول عام ١٩٨٧ هبطت الواردات بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا بعد أن كانت قد بلغت ذروتها عام ١٩٧٤ من حيث الحجم . واستوجب الضغط الذي تعرض له ميزان المدفوعات نتيجة ازدياد الواردات في ١٩٨٨ فرض ضوابط مباشرة على الواردات للحد من المشتريات الخارجية . وتم تخفيف بعض هذه الضوابط خلال عام ١٩٩٠ بعد أن واصلت الصادرات أداءها الجيد الذي ساعد عليه ضعف الراند مقابل عملات البلدان الصناعية الرئيسية .

٥٦ - وكان من آثار الخفض في الواردات الذي أشار معظم القلق تقليل فرص الحصول على سلع رأسمالية أجنبية جديدة . وجاء هذا أيضا بسبب ارتفاع تكاليف الواردات نتيجة تخفيض قيمة الراند أكثر مما كان نتيجة الأثر المباشر لعمليات الحظر . إن البلد الآن في حاجة ماسة إلى إحلال المخزون ، وأدى التآكل طويل الأجل في قاعدة رأس المال خلال الثمانينات إلى توليد طلب مكبوت على رأس المال . ويتحدث رجال الصناعة عن سوق مزدهرة في المعدات المستعملة ، كما يجري تطوير وصيانة المعدات الهندسية والزراعية لإطالة عمرها . وثمة مخاوف بين مستعملي المعدات المعقدة من حدوث أزمة مقبلة حين تتوقف المعدات الحالية عن العمل ، فالامدادات الخارجية لا يمكن توفيرها (وربما لا يمكن تكييفها لوسائل الانتاج العتيقة لجنوب أفريقيا) ، كما أن الامدادات الداخلية لا وجود لها .

## دال - التطورات الأخيرة

٥٧ - منذ بدء التغيرات السياسية في جنوب أفريقيا في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أدى الاهتمام الذي أظهره العالم باعادة الروابط الاقتصادية إلى خلق فرص جديدة لمصدري جنوب أفريقيا . كما تحسنت فرص الحصول على القروض الأجنبية لا من المصارف التجارية في الخارج فحسب بل بوعود صدرت مؤخرا بالحصول على تمويل انمائي من مانحي المعونة الدولية . وكان المستثمرون الأجانب حتما أبطأ كثيراً في الاستجابة . ورغم القيام بزيارات استكشافية إلى جنوب أفريقيا ، لم يرد إلا القليل جدا من الاستثمار الجديد المباشر . والواقع أن معدل سحب الاستثمارات من جانب الشركات الأجنبية تسارع في العامين الماضيين ، وإن لم يصل إلى مستويات الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (انظر Jenkins, C., South Africa, vol. 7 and 8 (1990), issues 1 and 3).

### ١ - الاستثمار الأجنبي

٥٨ - حدث انتعاش بطيء في فرص حصول جنوب أفريقيا على رأس المال الخارجي المقترض منذ بداية عام ١٩٩٠ . وكان تدفق الدين في ١٩٩٠ أكثر من ضعف تدفقه في ١٩٨٩ (بالقيمة الحقيقية) ، وان ظل دون الانخفاض التاريخي الذي سجل قبل الأزمة في ١٩٧٧ . وتسارعت التدفقات بشكل ملحوظ في ١٩٩١ ، استجابة للتطورات السياسية في جنوب أفريقيا بعد أن تبين المقترضون حدوث تحسن في معدل المخاطر في البلد .

٥٩ - وتألفت عملية اصدار السندات في ١٩٩٠ من أربعة اصدارات خاصة جديدة مقيمة بالمارك الألماني والفرنك السويسري ، واعادة تمويل نحو ٤٠ إلى ٦٠ في المائة من

اصدارات السندات المستحقة بالمارك الالماني . غير أن فرص تمويل الدين طويل الاجل في ١٩٩٠ كانت أقل كثيرا من المطلوب ، فوصلت نسبة الاصدارات الجديدة (بالفرنك السويسري والمارك الالماني) إلى ٣٤ في المائة من اصدارات السندات المستحقة الاداء و١٨ في المائة من كل الدين المستحق . وكانت معظم القروض التي تم الحصول عليها لتمويل التجارة .

٦٠ - وتركزت اصدارات السندات في ١٩٩١ (التي ظلت تقتصر على اصدارات خاصة) في السوق الالمانية ، وازداد متوسط استحقاق أجل الاصدارات الجديدة من نحو ثلاث سنوات إلى أكثر من أربع سنوات . كما دخل مقترضو جنوب أفريقيا سوق الدولار الاوروبي لأول مرة منذ أزمة الدين ، وذلك باصدارين خاصين: أحدهما للحكومة والآخر لشركة إسكوم . ورغم التحسن فقد تم تجديد أقل من نصف الدين المضمون بسندات والمستحق في النصف الأول من عام ١٩٩١ (كان القليل جدا من الدين المضمون بسندات مستحقا في النصف الثاني من السنة) . وشرعت الحكومة في أول اصدار للسندات العامة بعد الأزمة في وقت لاحق في ١٩٩١ ، مستهلة رد الاعتبار لجنوب أفريقيا في أسواق رأس المال الدولية .

٦١ - وصدر وعد مبدئي بالحصول على أول أموال من البنك الدولي في حزيران/يونيه ١٩٩٢ . ويمول معهد التنمية الاقتصادية للبنك برنامجا من ثلاث سنوات لتحسين مهارات الحكم المحلي بالاستعانة بمؤسسات التدريب القائمة . ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق على دور إقراضي كامل ، الأمر الذي يتوقف على التوصل إلى توافق في الرأي في مفاوضات كوديسا . وزارت عدة أفرقة من البنك الدولي جنوب أفريقيا منذ بداية عام ١٩٩١ ، وأجرت مشاورات مع الحكومة وأحزاب المعارضة ، كما أجرت دراسات اقتصادية أولية استعدادا لمشاركة أنشط في تمويل التنمية وتخفيف حدة الفقر . إن دخل الفرد في جنوب أفريقيا سيجعلها غير مؤهلة لمعونة البنك الدولي ، رغم أن البلد قد يعتبر حالة خاصة للحصول على أموال لتصحيح المظالم التي اتسم بها نظام الفصل العنصري . وحالما يخصص البنك الدولي الأموال لجنوب أفريقيا ، يتوقع أن تحذو حذوه وكالات أخرى مانحة .

٦٢ - إن الشواهد قليلة على حدوث لين في موقف المستثمرين الأجانب . فبعد عمليات انسحاب الشركات خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، حدثت فترة إرجاء في ١٩٨٨-١٩٨٩ ، لكن عدد عمليات سحب الاستثمارات زاد بعد عام ١٩٩٠ . وفي أوائل ١٩٩١ ، ظلت شركات الولايات المتحدة تحت ضغط لقطع روابطها مع جنوب أفريقيا ، وفقدت شركتان على الأقل نشاطا تجاريا حكوميا بسبب وجودها المستمر في جنوب أفريقيا . إن رفع عقوبات الولايات المتحدة لم يشجع على حدوث تغير فوري في الموقف ؛ ومن المؤكد أن قوانين الولايات ستمر أكثر من التشريع الاتحادي . إن الشركات لم تستثمر فحسب في بيع أرصدتها في

جنوب أفريقيا ، بل إن ١٠ شركات أمريكية ، في الفترة من منتصف ١٩٩٠ إلى منتصف ١٩٩١ ، قطعت روابطها غير السهمية (اتفاقات التوزيع/الترخيص) ، وتخطط خمس شركات أخرى لانقضاء اتفاقاتها مع شركات جنوب أفريقيا . ومن بين ٢١٤ شركة أمريكية كانت تمارس عملها في جنوب أفريقيا في ١٩٨٤ ، تظل هناك الآن ١٠٦ شركات .

٦٣ - وهناك عمليات لسحب الاستثمار تقوم بها الآن شركات رئيسية أخرى بخلاف شركات الولايات المتحدة ؛ ففي الشهرين الأولين من عام ١٩٩٢ انسحبت ثلاث شركات هما شركة سويدية وشركتان بريطانيتان وإن زعم أن هذا قد تم نتيجة للكساد العالمي . ومن المؤكد أن هناك عوامل اضافية أخرى غير دوافع مناهضة الفصل العنصري تحفز على سحب الاستثمار . وتدعي الشركات الأجنبية أنها غير متأكدة من مستقبلها في جنوب أفريقيا بسبب خطر التأميم على يد المؤتمر الوطني الأفريقي ؛ وعمق الكساد الجاري في جنوب أفريقيا ؛ والتنافس على أموال الاستثمارات الأجنبية ؛ والموقع الجغرافي لجنوب أفريقيا ؛ ومشاكل توريد اليد العاملة ؛ ومشاكل اعادة الاستثمار في أسواق متروكة؛ والنجاح في ممارسة نشاط تجاري بروابط غير سهمية مع شركات جنوب أفريقيا . إن الشركات التي ستعود بسهولة أكبر هي تلك التي تتضمن أحكاما لاعادة الشراء في إن الشركات التي ستعود بسهولة أكبر هي تلك التي تضمن اتفاقات مبيعاتها أحكاما لإعادة الشراء ، وإن كانت حتى هذه الشركات ستأخذ بنهج الانتظار والترقب إزاء إعادة الاستثمار في جنوب افريقيا .

٣ - التجارة الخارجية

٦٤ - سمح رفع القيود خلال ١٩٩١ على ممارسة النشاط التجاري مع جنوب أفريقيا في جمهورية كوريا وهونغ كونغ واليابان بحدوث توسع سريع في التجارة في الاتجاهين مع هذه البلدان ، كما اتسمت مقاطعة تايوان الصينية بالاستماتة لا في توسيع تجارتها فحسب بل وتوسيع استثمارها أيضا في جنوب أفريقيا . وفي ١٩٩٠ ازدادات التجارة مع تايوان بسرعة أكبر من أي بلد آخر ، فارتفعت واردات جنوب أفريقيا بنسبة ٣٧ في المائة وصادراتها بنسبة ٣٠ في المائة . ويعتقد أن توقعات توسيع التجارة ايجابية وأن استثمارات تايوان في جنوب أفريقيا في نمو ، مما يجعلها حاليا من أكبر الجماعات الاستثمارية الأجنبية في البلد . ورغم أن التجارة مع الشرق الأقصى تتألف أساسا من بيع الخامات والمواد الغذائية ، فان امكانات نمو هونغ كونغ كسوق لا ينظر إليها في اطار هذه السلع فحسب بل أيضا ، وبسبب أهمية الحيز ، في اطار منتجات تحتاج إلى مصانع كبيرة وحيز أرضي لعملية الصنع . وتعتبر فرصة التسويق الرئيسية في الشرق الأقصى هي في جمهورية الصين الشعبية ، ومن المقرر افتتاح مكتب تجاري صيني في جنوب أفريقيا في ١٩٩٢ . ويجري خلق فرص جديدة في اندونيسيا وتايلند وماليزيا .

٦٥ - وقد سمح رفع عقوبات الجماعة الاوروبية في أوائل ١٩٩٢ بتوسيع التجارة مع أكبر سوق لجنوب أفريقيا ، ولا سيما في المواد الغذائية الطازجة والمجهزة والمعادن . إن منتجي الفواكه الطازجة والمعلبة في جنوب أفريقيا يعجزون عن تلبية الطلب ، ومن المرجح ، على الأقل مؤقتا ، أن يقللوا المبيعات في السوق المحلية في أثناء توسيع القدرة . ومع نهاية عام ١٩٩١ كانت المملكة المتحدة في طريقها لأن تصبح أكبر سوق لجنوب أفريقيا بعد أن أصبحت تشغل المرتبة الثانية كأكبر شريك تجاري معها (بعد ألمانيا) .

٦٦ - وكثيرا ما يشار الى امكانية العمل كمعبر للمجاعة الاقتصادية إلى أفريقيا باعتبار ذلك من أكبر فرص جنوب أفريقيا في أعقاب تخفيف العقوبات . إن الحكومات الأوروبية (وبخاصة فرنسا) قد ازداد ادراكها بأن مشاركتها المقبلة في جنوب أفريقيا هي جزء من استراتيجية اقليمية في استعراضها لعلاقاتها مع أفريقيا ، وبخاصة إذا حققت جنوب أفريقيا ديمقراطية قابلة للادامة وتوقفت عن زعزعة استقرار جيرانها . إن الروابط الثقافية والاقتصادية الوثيقة للبلد مع كل من أفريقيا وأوروبا ، فضلا عن مستوى تنميتها المتقدم نسبيا ، يعنيان أنها تعتبر حلقة ربط حيوية للتعاون بين القارتين في عهد ما بعد الفصل العنصري .

٦٧ - وقد ازدادت التجارة مع أفريقيا بنسبة ٣٥ في المائة في الأعوام الثلاثة الماضية . ويباع نحو ثلثي صادرات جنوب أفريقيا من المصنوعات إلى بلدان أفريقية أخرى . وفي ١٩٩٠ كان البلدان الأفريقيان الوحيدان اللذان لم تكن لهما معاملات مع جنوب أفريقيا هما جيبوتي وغينيا الاستوائية . وتشير السلطات المعنية بالتجارة الأفريقية إلى أن البلدان الواقعة شمالي نهر ليمبوبو تعاني من مشاكل تمويلية لا سياسية حين يتعلق الأمر بالتجارة مع جنوب أفريقيا . غير أن المشاكل السياسية كان لها دور لا شك فيه وستزداد الروابط التجارية وتتدعم عند العثور على حل لمشاكل جنوب أفريقيا .

٦٨ - إن مجال الصادرات إلى أفريقيا ، التي تشغل كمجموعة مرتبة عالية في قائمة الشركاء التجاريين ، هو تقريبا في اتساع مجال منتجات جنوب أفريقيا . إن جنوب أفريقيا هي المصدّر الرئيسي إلى سبعة بلدان من البلدان الـ ١٠ في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي . ومن أهم البلدان الأفريقية التي تشتري من الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا موزامبيق (التي لها بالفعل اتفاق للتجارة التفضيلية مع جنوب أفريقيا) وملاوي وزامبيا وموزامبيق وزائير . وتقلل الاحصائيات من أهمية التجارة الأفريقية ، إذ ان ناميبيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلند ، وهي أسواق قيمة للمصنوعات والأغذية ، هي جزء من الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا ولا تظهر في السجلات .

ان تجارة جنوب أفريقيا مع بقية القارة تتمتع بفائض كبير ، وتمثل هذه التجارة مصدرا مفيدا للنقد الأجنبي .

٦٩ - ومن الممكن زيادة صادرات جنوب أفريقيا بسرعة ، وبخاصة لبلدان مثل كينيا ونيجيريا (وهي أكبر سوق من حيث فاتورة وارداتها) . غير أن هناك بلداناً أفريقية أخرى كثيرة لها أسواق محلية صغيرة . وفي بلدان غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية تحد المنافسة من المنتجين الفرنسيين من توغل سلع جنوب أفريقيا ، في حين أن قرب بلدان أفريقيا الواقعة على البحر الأبيض المتوسط من أوروبا يجعلها تفضل منتجي الجماعة الأوروبية . ومع ذلك فان بعض شركات جنوب أفريقيا تبدي اهتماما بمصر . وهناك أيضا امكانية أن تتولى جنوب أفريقيا دور الصدارة في توفير امدادات الوقود لجزر المحيط الهندي ، حين تنشىء شركة انفن التابعة لشركة غنكور مصفاة للبترول في مدغشقر أو موريشيوس . ومن المرجح أن يؤدي التعاون في الجنوب الأفريقي في توزيع الذرة المستوردة خلال جفاف عام ١٩٩٢ إلى تمهيد الطريق أمام مزيد من التجارة بين جنوب أفريقيا ودول خط المواجهة .

٧٠ - ومع تحرير التجارة في كل من أوروبا الشرقية وجنوب أفريقيا ، بذلت جهود لاستغلال فرص التجارة بين منطقتين كانتا مستبعدتين لبعض الوقت من التجارة العالمية ، وبتحلل الاتحاد السوفياتي ينظر إلى جنوب أفريقيا كمصدر بديل للخامات وكسوق لسلع أوروبا الشرقية غير المنافسة في الجماعة الأوروبية . وفضلا عن ذلك توفر جنوب أفريقيا أيضا فرصا للتعاقد مع فنيي أوروبا الشرقية . وقد وُقعت عقود في أوائل ١٩٩١ مع هنغاريا لتصدير المعدات التليفونية والكهربائية لجنوب أفريقيا ، وقدمت عطاءات لتعاون مماثل مع بولندا وبلغاريا . وبدأت الروابط التجارية مع روسيا في أوائل ١٩٩٢ . ومع ذلك وبالرغم من النمو في هذه الأسواق ، فانها تمثل فحسب نسبة مئوية صغيرة من التجارة الخارجية لجنوب أفريقيا ، وربما تفرض القيود على النقد الأجنبي في أوروبا الشرقية مشاكل على المدى القصير .

٧١ - وهناك تقارير تفيد بأن تجارة جنوب أفريقيا تزداد بهدوء مع دول الخليج ، رغم ابقاء البلدان العربية على حظر رسمي على الروابط الاقتصادية ، وتتم معظم الاتصالات من خلال أطراف ثالثة . إن أكبر امكانات جنوب أفريقيا هي تصدير الصلب والأغذية الطازجة والمجهزة وتكرير البترول لاعادة تصديره .

٧٢ - وقد رفعت الولايات المتحدة العقوبات في تموز/يوليه ١٩٩١ . واستعادت جنوب أفريقيا حصتها من السكر في وقت لاحق من السنة نفسها ، كما أبرمت عقدا لتصدير الصلب إلى الولايات المتحدة (يصل إلى ٢٠ في المائة من الحجم الذي كان عليه قبل

العقوبات) . وتحمل جنوب أفريقيا حاليا على ٤٠ في المائة من صادرات الولايات المتحدة إلى أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء (٤ في المائة من مجموع واردات جنوب أفريقيا) .

## هاء - الاستنتاجات

٧٣ - انتقلت جنوب أفريقيا في منتصف السبعينات من النمو الاقتصادي السريع إلى نمو بطيء . وظهرت مشاكل هيكلية أخرى في الوقت نفسه . وكانت هناك مجموعة عوامل ، داخلية وخارجية معا ، مسؤولة عن هذا التغيير في مسار نمو البلد . وقد فُرضت العقوبات الاقتصادية بقسوة اعتبارا من ١٩٨٥ . وفي حين أن العقوبات لم تسبب المشاكل الاقتصادية التي واجهت جنوب أفريقيا ، فانها أدت إلى تفاقم الاتجاهات التي ظهرت في العقد ١٩٧٥-١٩٨٤ .

٧٤ - وقد مورس أنجع ضغط اقتصادي من جانب البنوك التي رفضت تجديد الدين الخارجي في ١٩٨٥ ، مما عجل بأزمة الدين . واقتضى ذلك تقلصا اقتصاديا صارما لتحويل العجز التاريخي في الحساب الجاري إلى فائض كبير ، مما مكن من خدمة الدين الخارجي في أثناء الفترة التي لم تشهد حدوث اقراض جديد . وكان الأثر المباشر لعمليات سحب الاستثمار من جانب الشركات الأجنبية على الاقتصاد قليلا ، رغم أن خروج رأس المال المعاد تحويله إلى الخارج قد أضاف إلى العبء خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧ حين حدث ضغط كبير على حساب رأس المال . وأتيح بعض التخفيف لميزان المدفوعات نتيجة تمويل التجارة من الخارج . ومع ذلك فقد أصبح الوضع حرجا إلى حد أن البلد في مناسبات شتى لم يكن لديه من أموال الاستيراد إلا ما يكفيه ستة أسابيع فقط .

٧٥ - وكان أهم أثر للقيود التجارية هو تغيير اتجاه تجارة جنوب أفريقيا أكثر من تغيير تركيبتها . وعلى المدى الطويل تثبت فائدة ذلك على اقتصاد جنوب أفريقيا إذ يشجع على فتح أسواق للصادرات غير التقليدية ، دون التأثير على الحجم الاجمالي للتجارة (كانت الصناعات التي أضيرت أكثر من غيرها بالعقوبات التجارية هي السكر وفواكه الأشجار النفضية والعملات الذهبية وربما الفحم) . وتحققت فائدة أخرى محتملة هي تنمية صناعات تنتج بدائل للواردات الاستراتيجية ، رغم أن ذلك لا بد وأن تقابله تكاليف الفرصة البديلة المتمثلة في عدم الاستثمار في انتاج سلع أساسية تتمتع فيها جنوب أفريقيا بميزة نسبية .

٧٦ - ومنذ بدء التغيير السياسي في جنوب أفريقيا في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وبصفة خاصة منذ بداية عام ١٩٩١ ، تآكلت العقوبات ضد جنوب أفريقيا باطراد ، وإن ظلت هناك بلدان تتقيد رسميا بتوصية الابقاء على العقوبات إلى حين انتخاب حكومة مؤقتة .

ان الطلبات الجديدة على منتجات جنوب أفريقيا تفوق العرض في بعض الصناعات وبخاصة في المنتجات الغذائية الطازجة والمجهزة ، وبدأت ترد الآن قروض أجنبية . إن الاستثمار الأجنبي المباشر يستجيب للشك في المستقبل السياسي والاقتصادي للبلد أكثر من استجابته لرفع اجراءات الحظر على ممارسة نشاط تجاري مع جنوب أفريقيا ، رغم أن هناك اهتماما بالاستفادة من جنوب أفريقيا كمعبر لأفريقيا جنوبي الصحراء .

٧٧ - وتشمل الفوائد الأخرى من رفع العقوبات تحرير المخزونات الاستراتيجية . وفي ميزانية ١٩٩٣/١٩٩٢ سيتم تمويل بليون راند من العجز السابق على الاقتراض من بيع سلع أساسية مخزونة . وثمة فائدة أخرى هي الاهتمام البادي بانشاء هياكل تُعنى بزيادة التعاون الاقتصادي في افريقيا جنوبي الصحراء ، وتجري حاليا عدة مبادرات في مجال البحوث لتقصي تحرير التجارة الاقليمية و/أو تنسيق السياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف .

٧٨ - إن العقوبات الاقتصادية (وغيرها) كانت جزءا من عملية أدت إلى تغيير قسري في جنوب أفريقيا . وهناك عوامل أخرى مارست أيضا دورا ، إن لم يكن لشيء فللنمو المعارضة للفصل العنصري داخل البلد وتكاليف متابعة حرب داخل حدود البلد وخارجها على السواء .

## ثالثا - المصادر المستخدمة في إعداد التقرير

٧٩ - يستكمل هذا التقرير التقارير المقدمة إلى اللجنة الفرعية في دوراتها الاربعين (E/CN.4/Sub.2/1988/6 وAdd.1) ، والحادية والاربعين (E/CN.4/Sub.2/1989/9 وCorr.1 وAdd.1) ، والثانية والاربعين (E/CN.4/Sub.2/1990/13 وAdd.1) والثالثة والاربعين (E/CN.4/Sub.2/1991/13) . وجرى الاستناد في عملية استكمال التقرير إلى معلومات ومواد تم الحصول عليها من مصادر شتى استشيرت منذ إتمام التقرير السابق ووردت إلى المقرر الخاص قبل ١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ .

٨٠ - ومن بين المصادر المختلفة التي تم الرجوع إليها ، ومعظمها تم الحصول عليه رداً على طلب موافاة المقرر الخاص بالمواد المناسبة الموجه ، تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٨٤/٤٥ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩١ ، إلى الحكومات ، وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ، والوكالات المتخصصة ، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، ظلت الوثائق المدرجة في القائمة أدناه بوصفها مصادر جديدة للقائمة المستكملة :

| عنوان الوثيقة | رمز الوثيقة |
|---|---|
| الجمعية العامة للأمم المتحدة<br>الدورة السادسة والاربعون<br>تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري | A/46/22 |
| الأمم المتحدة: تقرير عن التدابير المتضافرة والفعالة الرامية إلى استئصال نظام الفصل العنصري | A/46/499 |
| الأمم المتحدة: تقرير عن النهج المنسق الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بجنوب افريقيا | A/46/648 |
| الأمم المتحدة: تقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية عن دورتها الثامنة عشرة | E/C.10/1992/6<br>E/C.10/1992/7 |

## رابعا - التعليقات الواردة إلى المقرر الخاص

٨١ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ٨٤/٤٥ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩١ ، أرسل الأمين العام إلى الحكومات مذكرة شفوية مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، وبعث ، في التاريخ ذاته ، برسالة إلى أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية ، طالباً منها مواد مناسبة يمكن استخدامها في استكمال القائمة .

### ألف - التعليقات الواردة من الحكومات

٨٢ - وردت حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢ ردود من الحكومات التالية: البحرين ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، الرأس الأخضر ، ساموا ، سان مارينو ، فنزويلا ، كوبا ، يتجلى موجزها أدناه . وتتاح نصوص هذه الردود في الأمانة العامة للاطلاع عليها .

#### البحرين

[١٢ آذار/مارس ١٩٩٢]
[الأصل: بالانكليزية]

أبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه ليست هناك مصارف أو شركات عبر وطنية أو منظمات أخرى في دولة البحرين قدمت المساعدة إلى نظام جنوب أفريقيا .

#### بروني دار السلام

[٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢]
[الأصل: بالانكليزية]

أبلغت حكومة بروني دار السلام المقرر الخاص أنه ليست لها روابط سياسية أو عسكرية أو اقتصادية مع جنوب أفريقيا .

#### بوركينا فاصو

[٩ آذار/مارس]
[الأصل: بالفرنسية]

١ - يحظر مرسوم صدر في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ (المرسوم رقم 425/PRES/CIM/DC1) العلاقات التجارية مع جنوب افريقيا والبرتغال . ولا يزال هذا الحظر ساريا فيما يتصل بالبلد الأول .

٢ - وقد أفضى إنفاذ هذا المرسوم فضلا عن ذلك ، وفي كثير من الأحيان ، إلى سحب منتجات ثبت أن منشأها جنوب افريقيا من السوق الوطنية .

٣ - كما ولا توجد أية علاقة بين بوركينا فاسو وجنوب افريقيا على المعيدين السياسي والعسكري .

## بوروندي

[٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٣]

[الأصل: بالفرنسية]

١ - لقد اعتُمدت الاتفاقية الدولية قيد النظر في عام ١٩٧٣ وبدأ سريانها على بوروندي في ١١ آب/أغسطس ١٩٧٨ بعد التصديق عليها بتاريخ ٣١ أيار/مايو من نفس العام بموجب المرسوم بقانون رقم ١٤/١ .

### جريمة الفصل العنصري في القانون الدولي

٢ - بعد دراسة جوهر الحالة الاجتماعية - السياسية في جمهورية جنوب إفريقيا ، بالنظر إلى الجهاز القانوني المعقد الذي يحكم نظام الفصل العنصري البغيض ، وذلك رغم المفهوم المختلف تماما الذي أضفاه عليه مؤسسوه منذ عام ١٩١٣ وهو أنه يتمثل خاصة في تنمية مجموعتي البيض والسود في هذا البلد ولكن على حدة ، نظم المجتمع الدولي هذا المفهوم بمنهجية في المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، التي نصت على أن جريمة الفصل العنصري تتمثل في ما يلي:

(أ) حرمان عضو أو أعضاء في فئة أو فئات عنصرية من الحق في الحياة والحرية الشخصية:

أولا - بقتل أعضاء في فئة أو فئات عنصرية ؛

ثانيا - بإلحاق أذى خطير ، بدني أو عقلي ، بأعضاء في فئة أو فئات عنصرية ، أو بالتعدي على حريتهم أو كرامتهم ، أو باخضاعهم للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة ؛

ثالثا - بتوقيف أعضاء فئة أو فئات عنصرية تعسفا وسجنهم بصورة لا قانونية ؛

(ب) اخضاع فئة أو فئات عنصرية ، عمدا ، لظروف معيشة يقصد منها أن تفضي بها إلى الهلاك الجسدي ، كليا أو جزئيا ؛

(ج) اتخاذ أية تدابير ، تشريعية وغير تشريعية ، يقصد بها منع فئة أو فئات عنصرية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد ، وتعمد خلق ظروف تحول دون النماء التام لهذه الفئة أو الفئات ، وخاصة بحرمان أعضاء فئة أو فئات عنصرية من حريات الإنسان وحقوقه الأساسية ، بما في ذلك الحق في العمل ، والحق في تشكيل نقابات معترف بها ، والحق في التعليم ، والحق في مغادرة الوطن والعودة إليه ، والحق في حمل الجنسية ، والحق في حرية التنقل والإقامة ، والحق في حرية الرأي والتعبير ، والحق في حرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات سلميا ؛

(د) اتخاذ أية تدابير ، بما فيها التدابير التشريعية ، تهدف إلى تقسيم السكان وفق معايير عنصرية بخلق محتجزات ومعازل مفصولة لأعضاء فئة أو فئات عنصرية ، ويحظر التزاوج فيما بين الأشخاص المنتسبين الى فئات عنصرية مختلفة ، ونزع ملكية العقارات المملوكة لفئة أو فئات عنصرية أو لأفراد منها ؛

(هـ) استغلال عمل أعضاء فئة أو فئات عنصرية ، لا سيما باخضاعهم للعمل القسري ؛

(و) اضطهاد المنظمات والأشخاص ، بحرمانهم من الحقوق والحريات الأساسية ، لمعارضتهم للفصل العنصري .

٣ - وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية لا تذكر جمهورية جنوب افريقيا بالاسم ولكنها تُعرّف الفصل العنصري بالإشارة إلى ما يُمارس في "الجنوب الافريقي" ، وعبارة "الجنوب الافريقي" هذه لم تُستخدم ، فضلا عن ذلك ، سوى مرة واحدة في المواد المكونة لهذه الاتفاقية والبالغ عددها ١٩ مادة .

٤ - بيد أن القرارات اللاحقة تشير باستمرار وبشكل واضح إلى جمهورية جنوب افريقيا .

الشركات عبر الوطنية

٥ - يدين المجتمع الدولي كذلك ، فضلا عن الدول ، الشركات عبر الوطنية المسماة أيضا ب "الشركات المتعددة الجنسيات" العاملة في جنوب افريقيا مخالفة لسياسة الحصار المفروضة على هذا البلد على الصعيد الاقتصادي لحمله على إبطال الفصل العنصري وكل ما يرافقه من معاناة يسببها للسكان السود .

٦ - ويُقصد بهذه الشركات عبر الوطنية كل شركة يوجد مركزها الاجتماعي والإداري في دولة أخرى تؤسس فيها قانونيا ، وتوسع دائرة نشاطاتها لتشمل جنوب افريقيا طبقا لتشريع هذا البلد . وفي هذا البلد الأخير يقال عن الشركة إنها عبر وطنية .

٧ - ولا جدال في كون الشركة عبر الوطنية تربط بين دولتين على الأقل يفيد كلاهما من أنشطة هذه الشركة انتهاكا للسياسة الدولية المتمثلة ، في هذه الحالة ، في عزل جنوب افريقيا في مجال التعاون الاقتصادي .

٨ - وتجدر الإشارة إلى أنه ، نظرا لتطور السياسة العنصرية في جنوب افريقيا نتيجة إلغاء بعض التدابير التشريعية والإدارية منذ بضعة أعوام بغية تنقية الوضع المذموم إلى حد بعيد جدا انتقلا إلى دولة متعددة العرقيات ، فإننا نعتقد أنه لا بد من إعادة النظر في سياسة الحصار الاقتصادي ، لا سيما وأن بعض الدول بدأت تتوخى أسس تعاون جديدة مبتغية في نفس الوقت استمرار إلغاء كافة التدابير التمييزية . وهذا أمر يتفق مع القانون الدولي ، ومجتمع الأمم يرحب أكثر فأكثر بالإنفراج الذي بدا يلوح في أفق هذا البلد ، وإن كان انفراجا لا يزال هشا .

ملاحظات ختامية

٩ - ينطوي السؤال المطروح على مسألتين:

١ - بيان وجهات النظر وتقديم المعلومات حول الأفعال التي ترتكبها الشركات عبر الوطنية وتعتبر جريمة فصل عنصري ؛

٢ - أهمية الشركات عبر الوطنية والدور الذي تلعبه في إبقاء نظام الفصل العنصري .

١٠ - فيما يتعلق بالمسألة الأولى تجدر الإشارة قبل كل شيء إلى أنه نظرا للوضع الحالي غير الممتاز جدا للعلاقات بين بلدنا وجنوب افريقيا والذي يتميز بعدم إقامة البعثات الدبلوماسية الذي هو أمر يتفق مع السياسة التي اعتمدها المجتمع الدولي ، ويتميز أيضا بكونه لا توجد شركة عبر وطنية واحدة تحمل جنسية بلدنا ، يصعب علينا بشكل خاص الإشارة بدقة إلى جميع عناصر المعلومات فيما يتعلق بأفعال الفصل العنصري التي ترتكبها الشركات عبر الوطنية .

١١ - ولكن لا بد مع ذلك من الإشارة إجمالا ، بالنظر إلى ما سبقت الإشارة إليه أعلاه ، إلى أنه بقدر ما أن هذه الشركات تؤسس في جنوب إفريقيا بلد الاستقبال ، طبقا لقانونه الوطني الشديد التمييز ، فإنها تشارك بصورة فعلية في تطبيق كافة التدابير التشريعية المرسخة للفصل العنصري ، وبشكل أخص في المجال الاجتماعي وفي مجال الاستقرار بالميدان . وبالتالي فإن الشركات المذكورة تندمج في نظام الفصل العنصري هذا وتشجع إدامته .

١٢ - وفيما يتعلق بالمسألة الثانية ، يُعد أهمية ودور الشركات عبر الوطنية في إبقاء نظام الفصل العنصري كبيرين حيث أنهما يشكلان بطريقة قاطعة أداة وصل بين دولتي الاستقبال والمنشأ . فهذه الشركات تدفع للأولى إتاوات تسمح بدون شك بإدامة الفصل العنصري ، وتوفر للثانية عائدات هامة تمنعها بعد ذلك من تأييد سياسة الحصار الاقتصادي كما يتصورها المجتمع الدولي .

١٣ - وما دام المجتمع الدولي يصف الشركات عبر الوطنية بالشريكة في ارتكاب الأفعال التي تشكل جريمة الفصل العنصري ، فإنه ينتج عن ذلك إسناد جميع الأفعال الوارد سردها في المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة أعلاه إلى هذه الشركات . ذلك أنه يكفيها أن تنسحب لحمل جنوب افريقيا بسرعة على تغيير سياستها الظالمة وبالتالي الإذعان للضغط الدولي . ودور هذه الشركات في إبقاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا كبير .

الرأي الأخضر

[١٠ آذار/مارس ١٩٩٢]

[الأصل: بالفرنسية]

أبلغت حكومة الرأس الأخضر المقرر الخاص أنه لا توجد مصارف أو منظمات ، خاصة أو عامة ، قدمت المساعدة إلى حكومة جنوب افريقيا .

ساموا

[١٩ آذار/مارس ١٩٩٣]

[الأصل: بالانكليزية]

ابلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه لا توجد مؤسسات أو منظمات في ساموا لها أي معاملات مع جنوب أفريقيا .

سان مارينو

[٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣]

[الأصل: بالايطالية]

ابلغت حكومة جمهورية سان مارينو أنه ليس هناك أي شكل من أشكال المساعدة قُدم إلى حكومة جنوب أفريقيا ، سواء كانت اقتصادية أو تجارية أو غيرها .

فنزويلا

[٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣]

[الأصل: بالاسبانية]

كفلت حكومة فنزويلا تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتصلة بسياسات الفصل العنصري ، اشتركت فنزويلا في تقديم ثلاثة منها (تتعلق بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا والحظر النفطي والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بوجه عام) . وفي هذا الصدد يتعين ملاحظة ما يلي:

(أ) لا يوجد استثمار عام فنزويلي في جنوب أفريقيا ولا يتم منح ضمانات ائتمانية أو تراخيص للاستثمار في جنوب أفريقيا لمستثمري أو شركات القطاع الخاص في فنزويلا ؛

(ب) لا يتم تشجيع التجارة مع جنوب أفريقيا ؛

(ج) لا يتم استيراد العملات الذهبية أو سائر العملات المضروبة في جنوب أفريقيا ؛

(د) لا يوجد أي تعاون مع جنوب أفريقيا في المسائل العسكرية أو مسائل الشرطة أو المخابرات . كما أن فنزويلا لا تصدر معدات يمكن أن تستخدمها قوات الأمن لجنوب أفريقيا ، وهذا يشمل الحواسيب ؛

(هـ) لا تشارك فنزويلا في أي نوع من أنواع التعاون مع جنوب أفريقيا في المسائل النووية ؛

(و) لا يُصدر البترول إلى جنوب أفريقيا . لقد كان نهج فنزويلا دائما هو تأييد ودعم الحظر النفطي أو أي حظر آخر على جنوب أفريقيا . وفي هذا الصدد فإن كل مبيعاتها النفطية تخضع لحكم يكفل عدم وصول الامدادات إلى جنوب أفريقيا بشكل مباشر أو غير مباشر ؛

(ز) لا تحتفظ فنزويلا بأي علاقات دبلوماسية أو قنصلية أو اقتصادية أو مالية أو عسكرية أو رياضية أو ثقافية أو غيرها مع حكومة جنوب أفريقيا .

## كوبا

[١٦ آذار/مارس ١٩٩٢]

[الأصل: الاسبانية]

١ - من رأي حكومة جمهورية كوبا أن اتخاذ هذه القرارات يمثل تعبيرا عن ادانة المجتمع الدولي المستمرة لسياسات وممارسات نظام الفصل العنصري الذي ينتهك كثيرا حقوق الإنسان لشعب جنوب أفريقيا .

٢ - وكما هو معروف جيدا ، وتمشيا مع موقفها المبدئي الثابت بإدانة حكومة جنوب أفريقيا لسياسة الفصل العنصري التي تتبعها ، لا تحتفظ جمهورية كوبا بأي علاقات دبلوماسية أو قنصلية أو تجارية أو غيرها مع تلك الحكومة . وقد تم الاعراب عن ادانة مماثلة لتلك البلدان والهيئات التي تمكّن من استمرار هذه الممارسات المقيتة ، من خلال عدم احترامها لآراء المجتمع الدولي وما اتخذته الأمم المتحدة من اجراء في هذا المجال ولتعاونها المنهجي مع مقترفي هذه الممارسات .

٣ - ومن المؤسف أن الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا ما زالت تعيش في ظل النظام الكريه للفصل العنصري ، إذ أن جذور الاضطهاد لم تستأصلها بعد عملية السلم التي بدأت هناك . ولذا يجب الابقاء على العقوبات ضد نظام بريتوريا إلى أن ينهي سياسة حكمه القائمة على الفصل العنصري ضمانا لدوام أي انتصارات يحققها السكان السود لجنوب أفريقيا .

٤ - إن عدد الأفعال العنصرية التي تنتهك حقوق الانسان للأفراد والجماعات في العالم في ازدياد مستمر . ولا يمكن وقفها "فحسب بوثائق قانونية أو اتفاقيات دولية تُجسد أو تُعلن المساواة بين كل الناس . إن اتخاذ اجراء أوسع وأكثر فعالية أمر أساسي إذ أن العنصرية والتمييز العنصري فضلا عن التمييز الإثني له أسباب متعددة . وعلى الأمم المتحدة أن تستجيب للوضع الراهن باستخدام كل ما في حوزتها من وسائل لتدعيم هذه التدابير ، وأن تدعو المجتمع الدولي إلى التعاون على انهاء هذه الانتهاكات لحقوق الانسان .

٥ - وتؤكد كوبا مرة أخرى من جديد رغبتها في التعاون في أي جهد يحقق هذه الغاية . وهي تلتزم بالنضال على أساس المبادئ الثابتة التي تم التعبير عنها عمليا منذ ثورة ١٩٥٩ المظفرة بوسائل منها إزالة أي شكل من أشكال التمييز من المجتمع الكوبي . وقد ظهر اهتمام بلدنا من خلال المشاركة النشطة في شتى المحافل الدولية ، وخاصة داخل الأمم المتحدة ، حيث دعونا إلى ازالة التمييز بأي شكل من أشكاله أو مظاهره ، بما في ذلك التمييز ضد السكان الأصليين في البلدان التي يشكلون فيها أقلية ، وازدياد رُهاب الأجانب الذي يواجه العمال المهاجرين في البلدان الصناعية .

٦ - ونعتقد أنه من المناسب في هذا النضال ابراز الآثار الضارة على التمتع بحقوق الإنسان ليس فقط للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها المقدمة إلى جنوب أفريقيا بل أيضا لأي معونة تشجع على أفعال التمييز والتحيّز ، كتلك التي يعاني منها الشعب الفلسطيني ، والأقليات في الولايات المتحدة ، والشعب الكوبي نتيجة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تحمله طيلة أكثر من ٣٠ سنة ، وأفعال أخرى كثيرة من هذا النوع تشكل ، مثل نظام الفصل العنصري ، اهانات مذلة للمجتمع الدولي .

## باء - التعليقات الواردة من أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة[٣]

٨٣ - أحال مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري نسخة من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/46/22) ، وتقرير الأمين العام عن سياسات الفصل العنصري لحكومة جنوب أفريقيا (A/46/499) (تدابير متضافرة وفعالة ترمي إلى استئصال نظام الفصل العنصري) والتقرير المعني بالنهج المنسق الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بجنوب أفريقيا (A/46/648) .

٨٤ - وأحال مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية نسخا من تقارير أعدها المركز للدورة الثامنة عشرة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في ١٩٩٣ (E/C.10/1992/6 و E/C.10/1992/7) . ويتضمن تقرير الأمين العام (E/C.10/1992/6) معلومات عن دور الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا . وتتضمن الوثيقة E/C.10/1992/7 قائمة بالشركات عبر الوطنية التي لها مصالح في جنوب أفريقيا .

٨٥ - وتم ابلاغ المقرر الخاص بعد ذلك بأن اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية اتخذت في دورتها لعام ١٩٩٣ قرارا (E/CN.10/1992/L.7/Rev.1) رحبت فيه بالتطورات الأخيرة الجارية في جنوب أفريقيا بما فيها الغاء أو تعديل القوانين الرئيسية للفصل العنصري . كما طلبت إلى الأمين العام أن يواصل دراسة المساهمات الممكنة من جانب الشركات عبر الوطنية في بناء جنوب أفريقيا ديمقراطية موحدة غير عنصرية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية .

٨٦ - وأحاط المقرر الخاص علما ببعض التطورات الهامة التي نوقشت في الدورة الأخيرة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية . وأكد مشروع التقرير (E/C.10/1992/L.8/Add.1) أن العقوبات مارست دورا ايجابيا في تأييد الكفاح الداخلي في جنوب أفريقيا وفي التأثير على الحكومة لاتخاذ خطوات من أجل ازالة الفصل العنصري . وقد ساد رأيان بين الوفود بشأن رصد الأمم المتحدة للتطورات في هذا المجال . وأكد أحد الرأيين أن التطبيق المتدرج للضغط الاقتصادي المناسب على جنوب أفريقيا ما زال مطلوبا إلى أن يتم القضاء كاملا على الفصل العنصري . وكان هناك رأي

آخر أبعد أثرا هو أن التدابير التقييدية قد رفعت أو في طور رفعها استجابة للتغيرات التي جرت في جنوب أفريقيا ، وأن محور دور الأمم المتحدة في هذا المجال ينبغي أن ينتقل الى كيفية قيام الشركات عبر الوطنية بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب أفريقيا ديمقراطية جديدة ، في إطار التنمية في الاقليم ككل .

٨٧ - وفي هذا السياق الأخير تحدث أحد الوفود نيابة عن مجموعة من الدول ، فأعرب عن اعتقاده بأن هناك حاجة إلى قرارات متدرجة: ففي المرحلة الأولى يتخذ قرار برفع الحظر على الاستثمارات الجديدة ، ويتخذ في وقت لاحق قرار برفع الحظر على البترول وعلى التدابير التقييدية في الميادين الثقافية والعلمية والرياضية . ومن شأن هذه الاجراءات أن تشجع على التطورات الايجابية في جنوب أفريقيا ، وخاصة انشاء حكومة مؤقتة . وأضاف أن مجموعة الدول هذه في طور استعراض آخر تطورات تطبيق مدونة قواعد سلوك الجماعة الأوروبية في ضوء جدواها كوسيلة للتشجيع والتأثير على التغييرات الأساسية في جنوب أفريقيا . ومن خلال تنفيذ المدونة ، أسهمت الشركات الأوروبية في نشر الاهداف التي تتبعها الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها فيما يتعلق بالديمقراطية واقتصاد السوق وتحسين العلاقات العمالية التي تشكل قضية رئيسية قيد النقاش في عملية وضع اتفاقية لقيام جنوب أفريقيا ديمقراطية . إن مجموعة الدول هذه تدرك تماما الدور الهام الذي يمكن أن تمارسه الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا في خلق الوظائف المطلوبة كثيرا وتحسين العلاقات العمالية ، الأمر الذي يفيد القوى العاملة للسود ، وفي خلق أنشطة محتملة تمارسها تلك الشركات لتدريب السود في جنوب أفريقيا ورفع مهاراتهم . وتشعر الجماعة الأوروبية بأن جنوب أفريقيا المتمتعة بالسلم بعد انتهاء الفصل العنصري ستكون لديها فرصة أفضل لجذب الاستثمار وخلق الظروف المواتية لنمو اقتصادي مستقر ، مما يفيد خاصة القوى العاملة للسود ، وإن كان سيفيد أيضا الدول المجاورة . وفيما يتعلق بمستقبل عمل اللجنة بشأن جنوب أفريقيا ، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار التغيرات الجارية التي تحدث هناك .

٨٨ - وأعربت بعض الوفود عن اتفاقها مع الرأي الذي ورد في تقرير الأمين العام بشأن المساهمة المحتملة للشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا بعد انتهاء الفصل العنصري . وينبغي للتقارير المقبلة أن تحدد دورها بدرجة أكبر ، وخاصة في ميدان التدريب وتنمية روح المبادرة .

٨٩ - كما تلقى المقرر الخاص ردا من صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤرخا في ١١ آذار/مارس ١٩٩٢ .

## جيم - ردود أخرى(٤)

٩٠ - وردت أيضا ردود من البنك الدولي والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة والمؤتمر الاسلامي العالمي .

## خامسا - هيكل ومحتويات القائمة المستكملة

### ألف - دليل القائمة الشاملة المستكملة

٩١ - تقدم القائمة الشاملة المستكملة (الواردة في إضافة* هذه الوثيقة) أسماء الشركات عبر الوطنية والمصارف وشركات التامين والشركات والهيئات الاخرى التي تقدم ، بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، مساعدة عسكرية واقتصادية ومالية ومساعدات اخرى إلى النظام العنصري والاستعماري في جنوب افريقيا . وقد أُستكملت القائمة المعدة حسب البلدان على أساس المواد والمعلومات التي درسها المقرر الخاص منذ استكمال التقرير السابق . والقائمة مرتبة ابجديا حسب جنسية كل مصرف أو شركة أو مؤسسة معنية . ويذكر بعد رمز البلد اسم المصرف أو الشركة المعنية . ويشير العمود الثالث إلى نوع الكيان المعني ، الذي قد يكون شركة أو مصرفا أو مؤسسة مالية أو شركة تامين . ويشير العمود الرابع إلى نوع المساعدة المقدمة: اقتصادية أو عسكرية أو مالية أو نووية أو مجموعة من هذه الفئات . ويبين العمود الاخير إلى اليمين البلد المتلقي للمساعدة .

٩٢ - ويشمل مرفق للقائمة المستكملة على الأسماء التي حذفت من القائمة بناء على معلومات أُتيحت للمقرر الخاص أو عضت عليه مشيرة إلى أنه قد تم إيقاف الانشطة الاقتصادية وغيرها من الانشطة مع جنوب افريقيا .

٩٣ - ويشار في السطر الثاني من كل بند إلى المصدر الذي وُجدت فيه المعلومات ، تليه الصفحة أو الفقرة أو التذييل المعني .

### باء - قائمة بالرموز والاختصارات

٩٤ - تيسيرا لقراءة القائمة وفهمها ، يرد فيما يلي دليل لجميع الاختصارات المستعملة:

---

* ستصدر الاضافة تحت الرمز A/47/480/Add.1 .

## ١ - البلدان والأقاليم(٥)

| | |
|---|---|
| AUS | استراليا |
| AUT | النمسا |
| BEL | بلجيكا |
| BHS | جزر البهاما |
| BRA | البرازيل |
| CAN | كندا |
| CHE | سويسرا |
| DEU | المانيا (جمهورية - الاتحادية) |
| DNK | الدانمرك |
| ESP | اسبانيا |
| FIN | فنلندا |
| FRA | فرنسا |
| GBR | المملكة المتحدة |
| GRC | اليونان |
| HKG | هونغ كونغ |
| HSE | الكرسي الرسولي |
| ISR | اسرائيل |
| ITA | ايطاليا |
| JPN | اليابان |
| LIE | لختنشتاين |
| LUX | لكسمبرغ |
| MCO | موناكو |
| NLD | هولندا |
| NOR | النرويج |
| PRT | البرتغال |
| SWE | السويد |
| TAI | تايوان (مقاطعة - الصينية) |
| USA | الولايات المتحدة الأمريكية |

## ٢ - رموز واختصارات أخرى

| | | |
|---|---|---|
| B | = | مصرف / شركة تأمين / مؤسسة مالية |
| E | = | (مساعدة) اقتصادية |

| | | |
|---|---|---|
| F | = | شركة |
| Fi | = | (مساعدة) مالية |
| M | = | (مساعدة) عسكرية |
| NI | = | غير محدد الهوية |
| N | = | (مساعدة) نووية |
| SA | = | جنوب افريقيا |

المراجع

Bank of International Settlements (1985), "Maturity distribution of international bank lending", July, p11

Becker, C. and P. Pollard (1990), "The Vulnerability of the South African Economy to Economic Sanctions" in The Impact of Sanctions on South Africa, Part I, Lipton & Hauck (eds), Washington, DC: Investor Responsibility Research Center.

Economist Intelligence Unit (1990), South Africa: Country Profile 1990-91, London, EIU.

Garner, J. (1990), "The Trend in Trade Credits for South Africa", Research Paper No. 2, London: Centre for the Study of the South African Economy and International Finance.

Garner, J. and J. Leape (1991), "South Africa's Borrowings on International Capital Markets: Recent Developments in Historical Perspective", Research Paper No. 5, London: Centre for the Study of the South African Economy and International Finance.

Gelb, S. (1991), "South Africa's Economic Crisis: an overview"; South Africa's Economic Crisis, S. Gelb (ed), Cape Town: David Philip.

Harvey, C. (1991), "Come back equity; all is forgiven?", IDS Bulletin, 22(2), pp 7-14

Harvey, C. and C. Jenkins (1992), "The unorthodox response of the South African economy to changes in macroeconomic policy", IDS Discussion Paper 300

Holden, M G (1990), "The Choice of Trade Strategy" in Nattrass & Ardington (eds), The Political Economy of South Africa, 260-274.

Holden, M G and Kahn (1990, unpublished), "Foreign Trade and Balance of Payments Statistics in South Africa", Paper presented to the Symposium on Aspects of the Production and Use of Socio-Economic Statistics, Durban, May.

International Labour Office (1991), Financial Sanctions against South Africa, Geneva.

International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics, various issues.

Jenkins, C. (1992, forthcoming), "Sanctions and their Effects on Employment in South Africa", study prepared for the International Labour Office, to be published in the International Labour Review

Jenkins, C., various articles in Indicator SA, 1988: 5 (4); 1989: 6 (1/2); 1990: 7 (3) and 8 (1); 1991: 8 (4)

مركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري

التقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (S/23224; A/46/22)

التقرير السنوي للفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا (S/23126; A/46/44)

مركز الامم المتحدة لحقوق الإنسان

قرارا لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٢/٧ و١٩٩٢/٣٠ المتخذان في دورتها الثامنة والاربعين

لجنة الامم المتحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية

تقرير الامين العام عن دور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا (E/C.10/1992/6)

قائمة بالشركات عبر الوطنية التي لها مصالح في جنوب افريقيا (E/C.10/1992/7)

United States General Accounting Office (1990), South Africa: relationship with Western financial institutions, Report GAO/NSIAD-90-189.

قصاصات صحفية

## الحواشي

(١) انظر E/CN.4/Sub.2/1991/13/Add.1 .

(٢) رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ١٩٩٢ موجهة إلى وكيل الامين العام لشؤون حقوق الانسان من ممثلة جنوب أفريقيا الدائم لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف .

(٣) النصوص الكاملة لهذه الردود متاحة في ملفات الامانة للإطلاع عليها .

(٤) نص هذه الرسالات متاح في ملفات الامانة للاطلاع عليها .

(٥) تطابق الرموز الممثلة لأسماء البلدان الرموز الثلاثية الاحرف للقائمة الابجدية الخاصة بالكيانات والرموز باللغة الانكليزية الواردة في الفرع واحد من "رموز أسماء البلدان" ، الطبعة الثانية - ١٩٨١ - ٥. - ١٥ ، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ، المقياس الدولي ، ISO 3166 .

- - - - -